

Distr.
GENERAL

A/44/526
2 October 1989
ARABIC
ORIGINAL : SPANISH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والأربعون
البند ١٠٥ من جدول الأعمال

ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير
المصير والإسراع في منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق
الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعّال

استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان
وإعاقة ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى أعضاء الجمعية العامة ، عملاً بالفقرة ١٦ من قرار لجنة حقوق الإنسان ٢١/١٩٨٩ المؤرخ في ٦ آذار/مارس ١٩٨٩ وبقرار الجمعية العامة ١٠٧/٤٣ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، التقرير الأولي الذي أعده السيد إنريكه برنالس بايستيروس ، المقرر الخاص لمسألة استخدام المرتزقة .

المرفق

تقرير أولي عن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة
لإعاقة ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير

المحتويات

المفحات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٩ ٣
ثانيا - أنشطة المقرر الخاص	١٠ - ٣١ ٥
ألف - الأنشطة العامة	١١ - ١٣ ٥
باء - الحالة في انغولا	١٤ - ١٨ ٦
جيم - حالة ملديف	١٩ - ٣١ ٨
ثالثا - زيارة الولايات المتحدة الأمريكية	٢٢ - ٥٣ ٩
رابعا - ملاحظات بشأن التطور الأخير للنزاع في أمريكا الوسطى ...	٥٤ - ٧٧ ٢٢
ألف - وصف أنشطة المرتزقة وفقا للمصادر المستشارة	٥٥ - ٦٢ ٢٢
باء - الحالة الراهنة للنزاع في أمريكا الوسطى وموقف حكومة الولايات المتحدة	٦٣ - ٧٢ ٢٥
جيم - المبادرات الأخيرة	٧٣ - ٧٧ ٢٩
خامسا - الاستنتاجات	٧٨ - ٨٤ ٣١
سادسا - التوصيات	٨٥ - ٩٢ ٢٣

أولا - مقدمة

١ - اتخذت لجنة حقوق الإنسان ، في دورتها الثالثة والأربعين ، القرار ١٦/١٩٨٧ الذي قررت بمقتضاه تعيين مقرر خاص لدراسة مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير . وفي ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، أعلن تعيين السيد إنريكه برنالي بايستيروس (بيرو) مقررا خاصة للجنة لمسألة المرتزقة .

٢ - وقد قدم المقرر الخاص تقريره الأول الى اللجنة في دورتها الرابعة والأربعين (E/CN.4/1988/14) . وفي هذا التقرير أشار الى إدانات الأنشطة المرتزقة من جانب دول أعضاء ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية . وقد قام المقرر الخاص بعد ذلك ، وكجزء هام من تقريره الأول ، بالتركيز على الحالة الراهنة لتعريف المرتزق ، وحدد منهجية العمل المطلوب إنجازه في إطار المادة ٤٧ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، وتفكر بإمعان في جدوى إدراك وجود ممارسات للمرتزقة أيضا في منازعات غير دولية يستخدم فيها المرتزقة للتدخل في الشؤون الداخلية لإحدى الدول في انتهاك لسيادتها . وبهذا المعنى تساءل عن ملاءمة التمييز المنهجي بين مفهوم الارتزاق (كنوع يشمل جميع العمليات التي تقوم على فعل ووجود عميل مسبب) والمرتزق بوصفه مسؤولا بشخصه في خطة التنفيذ .

٣ - واتخذت اللجنة القرارين ٧/١٩٨٨ و ٣٠/١٩٨٨ اللذين أحاطت فيهما علما مع التقدير بالتقرير ومددت ولاية المقرر الخاص سنتين أخريين . وطلبت اللجنة من المقرر الخاص أن يقدم إليها في دورتها الخامسة والأربعين تقريرا عن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لإعاقة ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير ، ممحوبا باستنتاجاته وتوصياته (الفقرة ١٤ من القرار ٧/١٩٨٨) . كذلك طلبت منه أن يقدم تقريرا أوليا الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين .

٤ - واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدوره المقررين ١٣٦/١٩٨٨ و ١٢٩/١٩٨٨ اللذين وافق بموجبهما على قراري اللجنة ٧/١٩٨٨ و ٣٠/١٩٨٨ على التوالي .

٥ - وجعل المقرر الخاص محور أنشطته ، توطئة لوضع تقريره الى الجمعية العامة ، زيارة أنغولا ، التي تمت بدعوة من حكومتها ، ليرى عن كثب عواقب أنشطة المرتزقة على التمتع بحق تقرير المصير وحقوق الإنسان في افريقيا الجنوبية الغربية بالتحديد .

وقد أولى المقرر الخاص اهتماما خاصا في تقريره للسياق الدولي للزيارة الذي تميّز بتقدم ملحوظ في المفاوضات المتعلقة بإحلال السلام في هذه المنطقة .

٦ - وقد اتخذت الجمعية العامة في ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ القرار ١٠٧/٤٣ ، وفيه أعربت عن تقديرها للمقرر الخاص لتقريره ، وقررت أن تقوم في دورتها الرابعة والاربعين بدراسة مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير (الفقرة ١٠ من هذا القرار) . وشددت الجمعية العامة كذلك على أهمية تقديم المقرر الخاص لتقريره أثناء النظر في البند المعنون "ما للإعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير وللإسراع في منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية لضمان حقوق الإنسان ومراعاتها على الوجه الفعّال" ، وطلبت إلى الأمين العام أن يجعل تقرير المقرر الخاص في متناول اللجنة المختصة لموضوع صياغة اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم (الفقرة ١١ من القرار ذاته) .

٧ - وعملا بالقرارين ٧/١٩٨٨ و ٣٠/١٩٨٨ ، قام المقرر الخاص بجمع المعلومات قبل الدورة الخامسة والاربعين للجنة حقوق الإنسان . ولهذا الغرض ركز اهتمامه على زيارة نيكاراغوا ، التي تمت بدعوة من حكومتها ، لبحث الشكاوى التي وردت بشأن وجود أنشطة للمرتزقة في هذا البلد ، والتحقق من هذا الوجود ، والقيام عن كثب بملاحظة آثار أنشطة المرتزقة المحتملة هذه على التمتع بحقوق الإنسان لشعب نيكاراغوا ، في إطار المنازعات المسلحة التي تتأثر بها منطقة امريكا الوسطى .

٨ - وفي ٦ آذار/مارس ١٩٨٩ ، اتخذت لجنة حقوق الإنسان القرار ٢١/١٩٨٩ وفيه أحاطت علما مع التقدير بتقرير المقرر الخاص (E/CN.4/1989/14) ، وأكدت مجددا "حق جميع الدول في عدم التدخل في شؤونها الداخلية وفي تقرير المصير والسيادة الكاملة" ، ورحبت "بالخطوات التي اتخذت وصولا إلى الحل السلمي للنزاعات في الجنوب الافريقي وفي امريكا الوسطى" . وفي الفقرة ١٣ من القرار طلبت من المقرر الخاص ، في اضطلاع به بولايته ، أن "يستطلع آراء الحكومات التي ربما جرت في أقاليمها ، حسب المعلومات التي يبلغ بها ، عملية تجنيد للمرتزقة أو تدريبهم أو توفير التسهيلات لهم لشنّ عدوان مسلح على الدول الأخرى" . وفي الفقرة ١٤ من القرار طلبت كذلك من المقرر الخاص "أن يفيض في توضيح المفهوم الذي مؤداه أن أعمال المرتزقة والارتزاق العسكري عموما تشكّل وسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإحباط تقرير مصير الشعوب" . وطلبت كذلك من المقرر الخاص أن يقدم تقريراً أولياً إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين وتقريراً جديداً إلى اللجنة في دورتها السادسة والاربعين .

٩ - واستجابة لما ورد في القرارات المذكورة ، وبعد إرسال رسائل الى مختلف الدول فيما يتصل بالشكوى من أنشطة المرتزقة ، وبعد زيارة الولايات المتحدة الامريكية ، بالتنسيق مع حكومتها وبعد استئذانها ، للحصول على معلومات موثقة عن ظاهرة الارتزاق والوقوف على وجهة نظر هذه الحكومة في ممارسات المرتزقة ، يتشرف المقرر الخاص بأن يقدم الى الجمعية العامة تقريره الرابع عن مسألة استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير . ويشير هذا التقرير الى زيارة الولايات المتحدة ويتسم بطابع أولي وفقاً لما ورد في الفقرة ١٦ من القرار ٢١/١٩٨٩ وفي ضوء تعقد وتشعب المسائل المطروقة التي تتطلب وقتاً أطول للتحليل والتحقق ، وهو ما يعتزم المقرر الخاص عمله في تقريره المقبل الى لجنة حقوق الإنسان في دورتها السادسة والاربعين . ولا يفوت المقرر الخاص ، وهو يرفع هذا التقرير ، أن يسجل امتنانه لحكومة الولايات المتحدة الامريكية للتسهيلات التي وفرتها له من أجل اتمام مهمته .

ثانياً - أنشطة المقرر الخاص

١٠ - يتضمن هذا التقرير الأنشطة التي قام بها المقرر الخاص في الفترة الواقعة بين تقديم تقريره الثالث الى لجنة حقوق الإنسان وزيارته للولايات المتحدة الامريكية لوضع هذا التقرير .

ألف - الأنشطة العامة

١١ - قام المقرر الخاص ، بمبادرة منه ، بزيارة جنيف في الاسبوع الثاني من آذار/مارس ١٩٨٩ لاداء أعمال تنسيقية مع مركز حقوق الإنسان والوقوف على قرار لجنة حقوق الإنسان ٢١/١٩٨٩ المشار إليه في التقرير الثالث الذي قدمه المقرر الخاص في نفس دورة اللجنة . وفي إطار هذه الزيارة تشكل برنامج الأنشطة التي سيقوم بها المقرر الخاص لتنفيذ التوصيات والمهام الواردة في القرار ٢١/١٩٨٩ ، وعقدت لقاءات مع ممثلي البعثة الدائمة للولايات المتحدة الامريكية للتفكير في زيارة المقرر الخاص لهذا البلد ، وأرسلت رسائل كثيرة للحصول على معلومات وآراء من مختلف البلدان التي ، كما جاء في الفقرة ١٣ من القرار ٢١/١٩٨٩ ، "ربما جرت في أقاليمها ، حسب المعلومات التي يبلغ بها ، عملية تجنيد للمرتزقة أو تدريبهم أو توفير التسهيلات لهم لشنّ عدوان مسلّح على الدول الأخرى" . واستناداً الى المعلومات الواردة من أجل التقرير الثالث ، بعث المقرر الخاص برسائل الى حكومات الأرجنتين والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس .

١٢ - وعملا بالفقرة ٩ من القرار ٢١/١٩٨٩ ، رتب المقرر الخاص لإرسال رسائل مستكملة الى الدول الاعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية وحركات التحرير الوطني التي تعترف بها المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية ، بغية الحصول على معلومات موثوقة يعول عليها عن الحالات التي يثبت فيها حدوث أنشطة للمرتزقة تؤثر في تقرير المصير وحقوق الإنسان للشعوب التي تعاني التدخل من جراء ممارسات المرتزقة . وبمنفس الطريقة فإن المقرر الخاص ، عن طريق الرسائل المرسلة الى اللجنة المختصة لموضوع صياغة اتفاقية لحظر ممارسات المرتزقة ، أعرب مجددا عن استعداده للتعاون مع الأجهزة المختلفة التي تهتم بالارتزاق في منظومة الأمم المتحدة . ومن هذا المنظور يقوم بمراجعة مفهوم أعمال المرتزقة والارتزاق بوجه عام ، كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير ، بغية مواءمة مقترحاته مع المفاهيم التي تضعها اللجنة المختصة بمصد هذه المسألة ومع توافق الآراء التدريجي الذي يتحقق في مداولاتها وذلك كما يرد في أحدث صيغة لها ترجع الى كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ .

١٣ - وفي هذا الصدد يستبجح المقرر الخاص لنفسه أن يؤكد أنه في كل تقاريره استخدم ، في تعريف المرتزق ، الإطار المفاهيمي المستخدم في المادة ٤٧ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ، وهي ذات المادة التي أدرجت في مشروع الاتفاقية الذي تضعه اللجنة المختصة ، مع توسيعها بإضافة فقرة ثانية تحدد نطاقها بالنسبة لحالات أخرى من النزاع المسلح تنال من سيادة الشعوب وتقرير مصيرها . وإن مفهوم المرتزق ونوع الارتزاق لتحديد العميل المسبب الذي يشترك في تجنيد المرتزقة وتدريبهم وتمويلهم واستخدامهم ، اللذين استخدمهما المقرر الخاص بشكل منهجي في تقاريره . يتفقان مع نهج وحالة المسألة في اللجنة المختصة . ومع ذلك فإن المقرر الخاص سيتابع أفكاره تلك تواملا الى التنفيذ الدقيق لقرارات لجنة حقوق الإنسان .

باء - الحالة في انغولا

١٤ - أشار التقرير الثاني للمقرر الخاص بالتفصيل الى الحالة في انغولا والى وجود أنشطة للمرتزقة مناهضة لهذا البلد ، في إطار التوتر الحرج في الجنوب الافريقي بسبب النزاع المسلح بين انغولا وجنوب افريقيا ، واحتلال ناميبيا ، والنزاع الداخلي بين حكومة انغولا والاتحاد الوطني لتحقيق الاستقلال التام لانغولا (يونيتا) . كذلك أشار التقرير الثالث الى مسألة انغولا ، وإن كان قد سجل التطور الإيجابي الذي حدث ، في

إطار المفاوضات الثلاثية بين أنغولا وكوبا وجنوب إفريقيا بوساطة الولايات المتحدة ، وذلك لإعادة السلام بين أنغولا وجنوب إفريقيا وتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ بشأن استقلال ناميبيا . وقد شدد المقرر الخاص على أن الاهتمام بهذه المسائل يقوم على أساس أن الحل الشامل والمرضى للمنازعات في الجنوب الأفريقي يقتضي أيضا اختفاء ممارسات المرتزقة المتمثلة في أفعال تمس سيادة أنغولا وتقرير مصيرها .

١٥ - وفي ضوء ما ورد في الفقرة ١٢ من القرار ٢١/١٩٨٩ ، واصل المقرر الخاص دراسة التطبيقات المتصلة بالاتفاقات الثلاثية المؤرخة في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، والمتعلقة بوقف إطلاق النار في أنغولا وناميبيا ، التي بدئ في تنفيذها للشروع في عملية استقلال ناميبيا اعتبارا من ١ نيسان/أبريل ١٩٨٩ ، وكذلك الاتفاقية الثنائية المبرمة بين أنغولا وكوبا بشأن انسحاب الجنود الكوبيين . وفي ضوء المعلومات الدولية والتقييمات التي قام بها أفراد قوات الأمم المتحدة التي وضعها الأمين العام في المنطقة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فإن الانفراج بدأ يتحقق بالتدريج ولكن بشكل مؤكد في ناميبيا وعلى الحدود بينها وبين أنغولا ، وتوقفت الأعمال العدائية لجنوب إفريقيا ضد أنغولا ، وبدأ تنفيذ خطة استقلال ناميبيا بانتظام ، على الرغم من بعض المشاكل التي نشأت عند البدء في تطبيق خطة الأمم المتحدة . وفي هذا السياق لم ترد شكاوى جديدة من أنشطة للمرتزقة في المنطقة .

١٦ - وهناك حدث جديد يتصل أيضا بالانفراج وإحلال السلام في أنغولا ، وهو اجتماع القمة للرؤساء الأفريقيين المنعقد في غبادوليتا (زائير) يوم ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، الذي سمح لرئيس أنغولا ورئيس يونيوتا بالاتفاق على وقف إطلاق النار لإنهاء الحرب الأهلية التي استمرت ١٤ عاما في هذا البلد . وهذه الخطوة الأولى ، التي تنفذ بشكل أساسي حتى الآن ، تندرج في إطار سياسة التسامح والمصالح الوطنية التي أعلنتها حكومة أنغولا . وتنفيذا لهذه السياسة أطلق سراح ٧٠٠ سجين من رجال حرب العصابات التابعين ليونيوتا ، وصدر عفو عن ٥٠ من المحكوم عليهم بالإعدام . ويتضمن إعلان أو اتفاق غبادوليتا جوانب فعلية للمصالحة والسلام يعني تنفيذها إدماج أعضاء يونيوتا في الحياة الوطنية لأنغولا وفي هياكل الدولة .

١٧ - ويشدد المقرر الخاص على أهمية هذه التدابير لتحقيق السلام في أنغولا وناميبيا . ويجب أن يؤدي استمرار الجهد الوطني للمصالحة والدعم والتعاون الدوليان إلى الانهاء الفعلي للحرب الأهلية الدامية التي أودت بحياة الكثيرين وإلى أن تخدم

التنمية والتقدم مستقبل انغولا . ولا يغوت المقرر الخاص أن التطور الإيجابي للحالة في انغولا يتصل مباشرة بالتكليف الذي تلقاه من لجنة حقوق الإنسان . فالواقع انه في ظل الحرب الاهلية والمعونة الخارجية التي كانت تتلقاها قوات يونيتا ، وقعت عمليات عسكرية ضد حكومة انغولا وضع فيها وجود عنصر من المرتزقة . إن الانفراج التدريجي وإحلال السلام النهائي لابد بالتأكيد من أن يضع حدا كذلك لوجود المرتزقة في انغولا ، مما يؤكد سيادة شعب انغولا وتقرير مصيره .

١٨ - وهناك اعتبار آخر ذو طابع تاريخي . فمنذ نشوب الكفاح ضد الاستعمار ومن أجل الاستقلال الوطني وافريقيا تعاني وجودا نشطا لقوات المرتزقة . وكانت التدابير الحازمة التي تتخذها الحكومات الافريقية ضد أنشطة المرتزقة تدخل في باب التأكيد الضروري لسيادتها وتقرير مصيرها وتعزيز استقرار نظمها السياسية والمؤسسية . وكانت الأمم المتحدة تساند على الدوام هذا الموقف الافريقي وتدين في مختلف المناسبات ممارسات المرتزقة . وأنغولا هي البلد الافريقي الذي عانى مؤخرا وجود مرتزقة على أرضه ، وتشير كل الدلائل الى أن هذا العنصر الارتزاعي سيختفي أيضا مع الانفراج ومع عملية إحلال السلام في منطقة الجنوب الافريقي التي بدأت بالفعل . وهذا أمر مطلوب تماما ويعتبر شرطا لإعمال حق الشعوب في ممارسة حريتها دون تهديد أو ضغط أو تدخل من أي نوع . وفي هذا الصدد فإن ما نخلص إليه هو انه لابد من تعزيز أعمال هذه الحقوق التي أعلنتها الأمم المتحدة ، مع كفالة الوسائل الوقائية لشعوب افريقيا حتى لا يحدث مرة أخرى أن يتدخل وجود المرتزقة في حياة الأمم الافريقية .

جيم - حالة ملديف

١٩ - أشار التقرير الثالث للمقرر الخاص الى الحالة الناشئة في جزر ملديف والمحاولة الفاشلة للإطاحة بحكومة هذا البلد باستخدام جماعة من المرتزقة من التاميل . وقد ذكر المقرر الخاص في هذا التقرير أن من الضروري بحث هذه الحالة الخطيرة ، ومساندة حكومة ملديف الدستورية بتطبيق مبادئ وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وتجنب تحول منطقة جنوب المحيط الهندي الى مسرح للتوتر ولأنشطة قوات المرتزقة .

٢٠ - وقد بعث المقرر الخاص برسائل الى حكومة ملديف بشأن الحالة . كما بعث برسائل الى حكومتي سري لانكار والهند . وفي ١١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، بعث وزير خارجية ملديف برّد على المقرر الخاص أشاد فيه باهتمامه باحترام سيادة شعب ملديف

وتقرير مصيره ، ودعاه الى زيارة جمهورية ملديف للوقوف عن كثب على عدوان المرتزقة والمحاكمة التي جرت للمرتزقة المحتجزين والوسائل المتخذة لتجنب تكرار أعمال من هذا القبيل تشكّل ، حسب تعبير الوزير ، حالة فريدة من عدوان المرتزقة : "وكما تدركون ، فإن الحالة في جمهورية ملديف فريدة ، وعدوان المرتزقة على بلدنا يختلف تماما في طابعه عن الاحداث التي وقعت في أماكن أخرى من العالم" .

٢١ - وفي ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨٩ بعث وزير الخارجية برسالة أخرى الى المقرر الخاص جدد فيها الدعوة لزيارة ملديف . وفي هذه الرسالة تقدم أيضا بتعليقات على الحادث الذي تعرّض له بلده في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، والمحاكمة التي أجريت للمرتزقة الضالعين فيه ، وما تتعرض له المنطقة من أخطار التوتر الدولي . وكان من الجوانب التي أشار إليها الوزير في رسالته أن "ملديف ، التي تقع في منطقة تتميز بالتقلب السياسي البالغ والتي تضم عددا كبيرا من الجزر الصغيرة ، تتميز بالضعف البالغ إزاء العدوان الخارجي . ومع ذلك فقد كان هذا البلد في الماضي محظوظا للغاية لأنه لم يتعرّض لأي خطر على سيادته من الخارج منذ حصوله على الاستقلال . وإن العدوان المسلّح الذي وقع في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ قد يعتبر استثناء ، ومع ذلك فقد بيّن بوضوح ضعف البلد إزاء العدوان الخارجي" . وقد تبادل المقرر الخاص وجهات النظر بشأن هذا الموضوع مع الممثل الدائم لملديف لدى الأمم المتحدة في نيويورك ، وذلك لتنسيق زيارته لملديف ، دون المساس بإيراد هذا التعليق في هذا التقرير .

شالسا - زيارة الولايات المتحدة الأمريكية

٢٢ - وجّه المقرر الخاص ، في ٢٠ آذار/مارس ١٩٨٩ ، رسالة إلى وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية أفاده فيها ، في جملة أمور ، أنه تلقى "... معلومات مختلفة تشير إلى وجود منظمات خاصة تعمل في أراضي الولايات المتحدة ، وتقدم عروضاً للعمل المأجور للقيام بأنشطة المرتزقة لصالح طرف من الأطراف الضالعين في منازعات مسلحة غير معلنة" ، وذكر ، مثالا على ذلك ، المنشورين "الجنود المرتزقة" و "جنود المجد" ، وهذه المنظمات تشكل جزءا من منظمات أوسع نطاقا مكرسة لتجنييد المرتزقة" . كذلك أفاده بالاستنكارات المقدمة بشأن "... الأنشطة التي يقوم بها المرتزقة في أنغولا أو نيكاراغوا" ، حيث يشار إلى وجود "مرتزقة يُفترض أنهم من الولايات المتحدة" . وتؤكد نيكاراغوا ، من ناحيتها ، "... أن جزءا من الأموال التي يقدمها كونغرس الولايات المتحدة لمساعدة الطرف الذي يبدي مقاومة عسكرية لحكومة نيكاراغوا وقد استخدم للتعاقد مع المرتزقة" .

٢٣ - وفي هذا الصدد ، كرر المقرر الخاص تأكيد رغبته في زيارة الولايات المتحدة "بغية القيام بتحليل ، على الطبيعة ، للاستنكارات الواردة إليه بشأن الكيانات الخاصة التي تُجَدُّ المرتزقة ، ومقابلة موظفي الدولة ليقف على رأيهم في هذه المعلومات وغيرها من المعلومات التي تشير إلى أنشطة يقوم بها المرتزقة ويبدو أن هناك مواطنين من الولايات المتحدة أو مواطنين من جنسيات أخرى متورطين فيها ، لكنهم مجندون أو مدربون في أراضي الولايات المتحدة ، وفي النهاية ، لدراسة الببليوغرافيا والوثائق المتوفرة بشأن هذا الموضوع ومواصلة المقابلات مع المنظمات الخاصة في الولايات المتحدة التي قدمت استنكارات بشأن هذه المسألة" .

٢٤ - وأفاد الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، في الرسالة المؤرخة في ٨ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، أن موظفي وزارة الخارجية التالية أسماؤهم بعد سيقابلون المقرر الخاص : كريستيو س. أركوس ، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون البلدان الأمريكية ؛ وجون بولتون ، مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية ؛ وروبرت بيريتو ، مدير إدارة شؤون الجنوب الأفريقي ؛ وممثل لمكتب المستشار القانوني .

٢٥ - وفي رسالة مؤرخة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ، أبلغ الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف أن المقرر الخاص سيزور واشنطن في مهمة رسمية في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ . وبالإضافة إلى الأشخاص المذكورين في الفقرة السابقة ، طلب المقرر الخاص إجراء مقابلات مع ممثلي مجلس الأمن القومي ووزارة العدل . وأعلن أيضا عن اعتزامه إجراء مقابلات مع أعضاء من الكونغرس ، وعدد من القضاة والأفراد والمنظمات غير الحكومية . ثم يسافر المقرر الخاص ، بعد ذلك ، إلى نيويورك ، حيث يجري مقابلات تكميلية أخرى ويكتب هذا التقرير .

٢٦ - ونفذ المقرر الخاص زيارته إلى الولايات المتحدة على مرحلتين : الأولى إلى واشنطن ، في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، وتقابل خلالها مع موظفين من وزارة الخارجية ومن وزارة العدل ، ومع ممثلين للكونغرس وعدة منظمات غير حكومية . والثانية إلى نيويورك ، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، حيث أجرى محادثات مع ممثلين دبلوماسيين للولايات المتحدة وملديف ، واستقبل ممثلين لمنظمات غير حكومية ، وقام بتحرير هذا التقرير .

٢٧ - وفي ١٩ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، قابل المقرر الخاص ممثلين لأربع منظمات غير حكومية يقع مقرها في واشنطن . وكان رأي السيد لاري بيرنز ، مدير مجلس شؤون نصف الكرة الأرضية أن وجود منشورات في الولايات المتحدة مثل "الجنود المرتزقة" يشكل انتهاكا لـ "قانون الحياد" . واستنكر أيضا وجود بعض المنظمات التي مقرها الولايات المتحدة ، وتكرس نشاطها لتجنيد المرتزقة ، في نظره ، مثل "المساعدة العسكرية المدنية" ، وهي كيان له شبكة عريضة من الاتصالات ، وتصلح كهزة وصل لتخطيط أنشطة المرتزقة في مكافحة الشيوعية في عدة بلدان من أمريكا اللاتينية . ولم يقدم السيد بيرنز أية مواد داعمة لآرائه في هذا الصدد .

٢٨ - ومثل أمام المقرر الخاص ، كممثلين "المعهد كريستي" ساره نلسون ودانييل شيهان ، اللذان أكدا له أن ثمة اتجاهات إلى "إضفاء الطابع الخاص" على أنشطة المرتزقة من جانب بعض إدارات الأمن الرسمية . ومن هنا أكدا ، ما يقال من أن بعض العملاء السابقين التابعين لمكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) كونوا جماعات خاصة من المرتزقة ، تحرّكهم في هذا الصدد أسباب أيديولوجية ضد جماعات عاملة من أجل حقوق الإنسان أو معارضة للسلطة التنفيذية في الولايات المتحدة ، وكونوا "جمعيات أخوة" خاصة ، ومراكز تدريب خاصة . ومن بين هذه المراكز ، هناك "أكاديمية المخابرات الوطنية" ، التي تقع في فورت لودرديل (فلوريدا) ، والتي يتمتع أعضاؤها بالاتصال المباشر بالموظفين الاتحاديين . ومن المحتمل أن يكون السيد ليو غودوين ، مدير هذه "الأكاديمية" ، قد استخدم أجهزة استماع متطورة ، تمتلكها حكومة الولايات المتحدة ، في تدريب المرتزقة . وأكدا أيضا ما يتردد من أن الشرطة نفسها تتدرب في هذا المكان الذي توجد فيه "أجهزة المخابرات السمعية" حيث تستخدم أجهزة تفجير يمكن تشغيلها لاسلكيا . ووفقا لما ذكره ، استخدمت أجهزة التفجير هذه في اغتيال أورلاندو ليتيليه ، الشيلي الجنسية في واشنطن ، وأيضا في تفجير طائرة تابعة لشركة الطيران الكوبية ، ومن المفترض أن الذي قام بهذا التفجير شخص يدعى لويس بوسادا كورييا . ويقال إن لويس بوسادا هذا هو أحد المرتزقة . ويبدو أنه التحق ، في وقت لاحق ، بقاعدة إيلوبانغو الجوية (السلفادور) تحت اسم مستعار هو رامون مدينا ، بوصفه مساعدا لفيليكس رودريغز . ومن المفترض أن أنشطة هذه "الأكاديمية" قد استنكرت في الماضي أمام مكتب التحقيقات الفيدرالي والكونغرس ووزارة العدل ، في الفترة ١٩٧٧ - ١٩٧٨ ، ولكن دون إحراز أي نجاح . كما أن الشكوى المرفوعة إلى السلطات القضائية لم تؤد إلى أية نتيجة كذلك .

٢٩ - وأشار أيضا ، كسابقة أخرى من سوابق الارتزاق ، إلى إنشاء "الفرقة ٢٥٠٦" في جنوب فلوريدا ، التي كانت تتكون من قاعدة تدريب للمرتزقة يديرها رينيه كورفو ، تحت اسم مستعار هو فرانك كاسترو . وفي الفترة ما بين عام ١٩٥٩ وعام ١٩٦٥ ، نُظِّمَت في تامبا بفلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية جماعة خاصة من الكوبيين كانت تتدرب للكفاح ضد فيدل كاسترو في كوبا . ووفقا لمقدمي هذه المعلومات ، كانت إدارات المخابرات تمول هذه المجموعة بطرائق خفية . وطبقا لما ذكره ، فإن الكثير من الناشطين في هذه الفترة يعودون الآن إلى الظهور ، مرتبطين بفرق الـ "كونترا" في نيكاراغوا ، وأنهم معروفون باسم شامل هو "العملية أربعون" . ويذكر من بينهم تيودور ج. شاكلي وتوماس كلانيس وروبرت سيكورد .

٣٠ - وعرض مقدما المعلومات ارسال مواد خطية وسلما شريطين من شرائط الفيديو يتعلقان بعمليات خفية تظهر فيها أنشطة للمرتزقة بالاقتران مع عمليات أخرى غير مشروعة .

٣١ - كما استقبل المقرر الخاص خوان منديس مدير منظمة "الرقيب على الأمريكتين" (Americas Watch) في واشنطن ، كما استقبل ألكس وايلد وكوليتا يانغري ، ممثلي مكتب واشنطن المعني بأمريكا اللاتينية" . وزودت كلتا المنظمتان المقرر الخاص بمعلومات تكميلية ذات فائدة لولايته .

٣٢ - وفي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، قام المقرر الخاص بزيارة وزارة الخارجية حيث أنجز برنامج عمل اقترحته الوزارة . وقد استقبله بيغرلي زويين ، نائب مدير برنامج حقوق الانسان وبرامج المرأة ، كما استقبلته شارلوت م. بونتشيلي ، مديرة السياسة والتخطيط بمكتب شؤون المنظمات الدولية ، وعرض المقرر الخاص عليهما حدود ولايته والهدف من زيارته . وفي أعقاب ذلك ، استقبله كريستيسيو س. أركوس ، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون البلدان الأمريكية ، وبيتر روميرو (نائب مدير شؤون أمريكا الوسطى) واثنان آخران من معاونيهم (الفريد بار وديفيد فيسك) . وأشار ب. روميرو الى سياسة بلده فيما يتعلق بأمريكا الوسطى التي أدت الى انقسام مجتمع الولايات المتحدة في الماضي القريب . وأكد روميرو أن إدارة الرئيس بوش قدمت اتفاقا أيده الحزبان بشأن السياسة الخارجية في أمريكا الوسطى تضمن دعما صريحا لخطة السلم الواردة في اجتماع اسكيبولاس الثاني بكاملها ، بوصفها تعبيراً عن المثل العليا للديمقراطية للسلم والامن والرفاه الاقتصادي للمنطقة . وأشار كذلك الى أن حكومته تواصل تقديم المساعدة الانسانية للمقاومة في نيكاراغوا وتسهل في الوقت ذاته إعادة توطين المواطنين

النيكاراغويين . وفيما يتعلق بأنشطة المرتزقة التي جرت إدانتها لارتباطها بقوات "الكونترا" النيكاراغوية ، أكد أن التعريف المقبول دوليا للمرتزقة يستبعد أولئك الذين يتمتعون بجنسية نيكاراغوا ، ومن ناحية أخرى ، أن ٩٥ في المائة من أفراد المقاومة هم فلاحون نيكاراغويون متواضعون . وقال إنه يرى أنه يجب إجراء استكشاف أوسع نطاقا للنزاع بأكمله وأن يقل التركيز على هدف وحيد . وهكذا ، على سبيل المثال ، أشار إلى العسكريين الكوبيين الذين نقلوا إلى أنغولا والذين ، في رأيه ، يمثلون مرتزقة ، وأشارت إلى أن هذا ينطبق أيضا على أنشطة الارتزاق لحكومة كوبا في أمريكا الوسطى . واختتم السيد روميرو حديثه بأن طلب إلى المقرر الخاص دراسة تعريف مفهوم الارتزاق مركّزا على ولايته من أجل التعاون لصالح السلم والديمقراطية في نيكاراغوا .

٣٣ - وأوضح كريسينسيو س. آركوس ، من جانبه ، أن مشكلة أمريكا الوسطى مشكلة معقدة جدا وأنها تتجاوز البارامترات القانونية وتدخل في البارامترات السياسية . ونتيجة لذلك فإن استجابة حكومته لهذه المشاكل هي استجابة سياسية أساسا أكثر منها قانونية فيما يتعلق بالمصالح السياسية لبلده وأنها تأخذ في الاعتبار سياقاً يسيطر عليه زيادة أعمال زعزعة الاستقرار والعنف وتدفق الأسلحة وزيادة التسلح في منطقة أمريكا الوسطى . وأضاف كذلك أن من ٢٥ إلى ٣٠ في المائة من النيكاراغويين الفلاحين أجبروا على الانتقال إلى المنفى ويعيش الكثير منهم في الولايات المتحدة . وأعلن رفضه ، في هذا السياق ، لما يقال من أن لحكومة الولايات المتحدة صلة بأنشطة الارتزاق في المنطقة أو أن تكون المعونة المقدمة منها إلى المقاومة النيكاراغوية مخصصة لهذا النوع من العمليات . ومن ناحية أخرى ، أبرز أن الانهيار العام لاقتصاد نيكاراغوا يرجع ضمن عوامل أخرى إلى اتباع سبيل تسلح غير ضروري ، وهو الذي أدى إلى زيادة انعدام الأمن في منطقة أمريكا الوسطى وكانت له آثاره على منظمة الدول الأمريكية خاصة . وكرر باختصار أن حكومته ، بغية التنفيذ العالمي لما توصل إليه اجتماع اسكيبولاس الثاني والاتفاق المشترك بين الحزبين في الولايات المتحدة بشأن الموقف الذي ينبغي اتخاذه في النزاع في أمريكا الوسطى ، تؤيد الانفراج السياسي والاصلاح الانتخابي وعملية الانتخابات الديمقراطية في نيكاراغوا ، بوصفها وسائل لتحقيق المصالحة الوطنية في هذا البلد التي ينبغي أن تأخذ في الاعتبار المقاومة النيكاراغوية وكذلك المنفيين أو المشردين في هذا البلد .

٣٤ - وبعد ذلك بقليل ، استقبل السيد ريتشارد شيفتر ، مساعد وزير الخارجية لحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية ، المقرر الخاص . وكان بمحبة السيد شيفتر اثنان من

الموظفين في مكتبه . وفي هذه المناسبة ، سجل السيد شيفتر موقف حكومة الولايات المتحدة ومفاده أن ولاية المقرر الخاص تمثل ازدواجا لما تقوم به اللجنة المخصصة لموضوع صياغة اتفاقية دولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم . وأكد كذلك أن ولاية المقرر الخاص لا تشكل ، في رأيه ، جزءا من البرنامج التقليدي للجنة حقوق الانسان ، وهو الذي يتصل أساسا بالاعلان العالمي لحقوق الانسان وتطبيقه . وفيما يتعلق بالنزاع في نيكاراغوا ، أكد أن الدعم الذي تقدمه حكومته للمقاومة الديمقراطية النيكاراغوية موضوع سياسي ولا صلة له بحقوق الانسان . وصرح أيضا أن تقرير المقرر الخاص لا يعير اهتماما الى "جبهة مانويل رودريغث الوطنية" في شيلي والدعم الي تتلقاه هاتان الجبهتان من بلدان أخرى ، ولذا فإنه ركز فقط على المعونة المقدمة من حكومة الولايات المتحدة الى المقاومة النيكاراغوية . وفي الختام ، أكد السيد شيفتر أن مسألة نيكاراغوا لا تشكل جزءا من التعريف التقليدي للمرتزقة ، بل أدرجت باستماته كموضوع يشغل اهتمام لجنة حقوق الانسان .

٣٥ - وبعد ذلك استقبل السيد روبرت م. برييتو ، مدير ادارة شؤون الجنوب الافريقي ، المقرر الخاص ، وأشار السيد برييتو الى زيارة أخيرة قام بها الى الجنوب الافريقي في إطار متابعة اتفاقات السلم المبرمة بين أنغولا وجنوب افريقيا ، بوساطة الولايات المتحدة . وقد حقق توازنا ايجابيا في تطبيق الاتفاقات المذكورة ، مما يمكن معه وصف عملية تطبيق قرار مجلس الامن رقم ٤٣٥ (١٩٧٨) بأنها لا رجعة فيها . ويجب أن تتوج هذه العملية باجراء الانتخابات في ناميبيا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ . وتوخت هذه الاتفاقات أيضا انسحاب جيش جنوب افريقيا ، على ألا تبقى إلا حامية مكونة من ١٥٠٠ جندي من هذا البلد في معسكرين يقعان في جنوب ناميبيا . ومن ناحية أخرى ، فقد بدأت أيضا عملية اعادة اللاجئين الناميبيين الى الوطن برعاية مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وقد عاد حوالي ٤٠ ٠٠٠ شخص . ومن جانب آخر ، أبرز أن قوات المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) كانت قد احتجزت في الماضي أشخاصا وأن الكثيرين منهم ما زالوا مختفين حتى اليوم ، وفقا لما أبلغته لجنة من أسر الاشخاص المختفين .

٣٦ - وبعد ذلك بوقت قليل ، اجتمع المقرر الخاص بالسيد ديف بالتون ، المستشار القانوني المساعد ، وتبادل معه الرأي بشأن مشروع الاتفاقية الدولية لحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم . وفيما يتعلق بنطاق تعريف مفهوم المرتزق ، أشار الى أنه ووفق مؤخرا على أن تشمل أعمال التدوين ، بالإضافة الى المنازعات الدولية التقليدية ، أنشطة المرتزقة في المنازعات الداخلية المسلحة .

أما بالنسبة لأنشطة المرتزقة التي لا تحدث في إطار نزاع مسلح ، فإن مشروع الفقرة ٢ من المادة ١٠ من مشروع الاتفاقية يتضمن أحكاما جديدة خاصة بشأن تعريف المرتزقة في القانون الدولي . وهكذا ، أدرجت بالفعل في أعمال التدوين أنشطة المرتزقة التي يكون الغرض منها هو الإطاحة بحكومة أو الاعتداء على السلامة الإقليمية لدولة ما . كما أدرج فيها مؤخرا انكار حق الشعوب في تقرير المصير وفقا للقانون الدولي .

٣٧ - وفيما يتعلق بمسألة ما اذا كان المشروع الحالي للفقرة ٢ من المادة ١٠ يشمل أنشطة المرتزقة المتصلة بالاتجار بالمخدرات ، اعترف بأن هذا شيء جديد وأنه يمكن في نهاية الامر ربط هذه الأنشطة بمحاولة الإطاحة بحكومة ما أو بالاعتداء على السلامة الإقليمية لدولة ما . ومع ذلك ، فقد شدد على أن المرتزق ، وفقا لتعريفه الدولي ، لابد أن يكون قد اشترك في عمل من أعمال العنف ، وأن الغرض من مشروع الاتفاقية هو تحديد مجموعة من الجرائم يكون لزاما على الدول أن تعاقب مرتكبيها في إطار ولايتها القضائية الداخلية أو أن توافق على تسليم الأشخاص المتهمين بالقيام بأنشطة كمرتزقة الى البلدان الراغبة في محاكمتهم . ولا يمكن اعتبار أي مواطن مرتزقا في دولته ، وإن كان هذا الموضوع لا يزال رهن المناقشة في أعمال التدوين المذكورة . وفيما يخص ظاهرة الارتزاق ، أشار الى أن حكومته لا تؤيد ادراج هذه الفئة الجديدة في مشروع الاتفاقية . وعلاوة على ذلك فقد رأى أن أنشطة المرتزقة ليست منتشرة على نطاق واسع جدا في العالم ، وأنها على أي حال أقل انتشارا بكثير من الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان ، مثل الأعدام بمحاكمة مقتضية والأعدام التعسفي والتعذيب .

٣٨ - واجتماع المقرر الخاص في مكتبه بالسيد لندسي ماتيسون ، المدير التنفيذي للمركز الدولي للسياسات الانمائية ، الذي أكد له أنه اتصل بعدة مرتزقة سابقين عملوا في هندوراس تحت قيادة أوليفر نورث الذي كان آنذاك عضوا في مجلس الأمن القومي . وقد استؤجر عدد منهم فيما بعد للعمل في قضية "ايران - الكونترا" . وكان من بين هؤلاء جاك تيريل الذي سبق له أن عمل كمرتزق في هندوراس . كما أكد أن أنشطة المرتزقة ضد نيكاراغوا كانت تشكل جزءا من "العمليات السرية" ، وأن الحكومة كانت على علم بها وربما تكون قد مولتها بأموال الدولة . وأشار ، استنادا الى المعلومات المتوافرة لديه ، الى أنه قد بذلت أيضا جهود للحصول على تمويل لهذه العمليات عن طريق بلدان ثالثة . وفيما يخص الصفات المميزة للأشخاص الذين جندوا ، كمرتزقة ، أشار الى أن بعضهم كانوا يعملون سابقا في إدارة الاستخبارات في حين أن البعض الآخر من قدماء المحاربين الذين اشتركوا في حرب فيت نام أو جنود سابقون في البحرية أو في قوات شبه عسكرية يستخدمون لفترات قصيرة . كما أن هناك أشخاصا بحاجة الى مال

يقومون أحيانا بالاتجار بالمخدرات ويتركونه أحيانا ليتجنّدوا كمرتزقة . وأكد من جهة أخرى أن المجندين كمرتزقة كثيرا ما تكون لهم صلة "بالعصابة العالمية لمناهضة الشيوعية" أو العصابة القديمة للنازيين الجدد التي تتركس جهودها أيضا لتدريب رجال الشرطة في مختلف بلدان أمريكا اللاتينية . وأبدى السيد ماتيوسون استعداده لأن يرسل إلى المقرر الخاص وشائق مكتوبة تدعم أقواله .

٣٩ - وفي ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، زار المقرر الخاص مكتب السيد جون كيري ، وهو عضو في مجلس الشيوخ ورئيس اللجنة الفرعية المعنية بالارهاب والمخدرات والاتصالات الدولية ، التابعة لمجلس الشيوخ ، حيث تقابل مع جون واينر ، مستشاره القانوني . وحسب ما جاء في التقرير الذي نشرته اللجنة الفرعية المذكورة ، جرى التحقيق في أنشطة المرتزقة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٨ . وكان الأمر يتعلق بأفراد يقومون ، بدافع الكسب المادي ، بأنشطة لها صلة بالحرب التي تخوضها قوات "الكونترا" في نيكاراغوا ، وفي هذا الصدد ، نجد فريق المساعدة العسكرية المدنية الذي يساند "الكونترا" من خلال تدريب وتجنيد مرتزقة أو ارهابيين في الولايات المتحدة لارسالهم إلى جنوب هندوراس . وهكذا ، استخدمت المدرسة المسماة "مدرسة ريكوندو" ، التي يديرها فرانك كامبر في دولوميت (ألاباما) كمدرسة للتدريب وكمصدر للمعلومات في الوقت نفسه . وقد تدرب مرتزقة من عدة جنسيات في هذه المدرسة التي كان من بين ما اعتمد عليه تمويلها مساعدة انسانية من منظمات معينة . وفي هذا الصدد ، شددت اللجنة الفرعية التي يرأسها كيري على أن هذا الجو يمثل خطرا على كل من الولايات المتحدة وأمريكا الوسطى بوجه عام ، لأنه يشكل اعتداء على أمن جميع هذه البلدان يتعارضه مع القوانين الوطنية المتعلقة بالاتجار بالأسلحة والمخدرات .

٤٠ - ولهذا السبب بالذات ، قدم مشروع قانون يتضمن أحكاما خاصة تتعلق بأنشطة المرتزقة ، وذلك لتعديل قانون الحياد الحالي للولايات المتحدة الذي يحظر على مواطني الولايات المتحدة القيام بأعمال ترمي إلى شن حملة عسكرية من أراضي بلدهم على بلد أجنبي . ويهدف هذا التعديل إلى تجريم أي عمل من هذا القبيل بغض النظر عما إذا كانت قد أذنت به وزارة الخارجية ونُفذ بعلم من الكونغرس . فضلا عن ذلك ، ولتفادي تهريب المخدرات ، ينص مشروع القانون المقدم من السيناتور كيري أيضا على أن تقوم دوائر الأمن بمراجعة سجلاتها قبل دفع أي مبلغ لشركات أو أفراد عرضه للاتهام في وقت ما بأنهم قاموا بالاتجار بالمخدرات . وأكد ، في هذا الصدد ، أنه اكتشفت أربع حالات عمل فيها تجار مخدرات مع "الكونترا" واستخدموا المساعدة الانسانية المقدمة إلى "الكونترا" وأدوا خدمات مثل النقل الجوي للإمدادات وشراء السفن وتحويل

الأموال وخدمات أخرى ذات طابع عام . وأطلق عليهم ، في هذا الصدد ، اسم "عملاء الكونترا" الذين يشكلون عصابة مجرمين يتنقلون من مكان الى آخر مستغلين الثغرات القانونية لمزاولة تجارتهم .

٤١ - وبعد ذلك ، قام المقرر الخاص بزيارة لوزارة العدل حيث استقبله السيد رونالد ك. نوبل ، المستشار الخاص لمساعد النائب العام المسؤول عن شعبة الشؤون الجنائية ، والسيد درو أرينا ، مدير مكتب الشؤون الدولية بشعبة الشؤون الجنائية . وطلب المقرر الخاص من هذين المسؤولين تزويده بمعلومات عن الأحكام التي أصدرتها محاكم الولايات المتحدة فيما يتعلق بتطبيق قانون الحياد في الحالات التي يبدو فيها أنها تتعلق بأشخاص يشتهب في أنهم مرتزقة . وأكد كل منهما أنه سيبلغ رئيسه هذا الطلب لتزويد المقرر الخاص بالمعلومات المطلوبة في أقرب وقت ممكن .

٤٢ - وفي وقت لاحق ، تردد المقرر الخاص الى الكونغرس ، حيث عقد مقابلات مع العضو جورج و. كروكيت ، رئيس اللجنة الفرعية المعنية بشؤون نصف الكرة الغربي والتابعة لمجلس النواب . وأشار عضو الكونغرس المذكور الى حالة اثنين من مواطني الولايات المتحدة جنّدا كمرتزقة لمساعدة "الكونترا" ، وذلك بتمويل وافق عليه الكونغرس في عام ١٩٨٧ . ومع ذلك ، أعرب عن رأيه بأن "الكونترا" لا تتكون من مرتزقة ، نظرا لأن الأمر يتعلق بمكافحين من أجل الحرية . وفي كل الأحوال ، واعتبارا من عام ١٩٨٧ ، وافق الكونغرس فقط على أموال موجهة للمساعدة الانسانية ، مع استبعاد أي دعم للكفاح المسلح ، وإن كان العضو لم يستبعد أن تكون بعض الأموال المخصصة للمساعدة الانسانية قد انحرفت عن هدفها الأصلي .

٤٣ - وأجرى المقرر الخاص مع القس نيقولاس بوسكوفيتش ، زعيم كنيسة الاتحاد بواشنطن العاصمة ، مقابلة في مكتبه ، وهذه الكنيسة تنتمي لإحدى الملل الدينية ولها فروع في ١٤٠ بلدا في العالم . وأشار القس بوسكوفيتش الى النشاط المناهض للشيعوية الذي تقوم به كنيسته ، في حدود عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر . ومع ذلك ، ونظرا للمساعدة التي ترد الى بعض النظم ، كالنظام السانديني ، من البلدان الشرقية ، فإنه يرى أن المساعدة المقدمة من الولايات المتحدة الى "الكونترا" مساعدة مشروعة . وأكد أن "Causa" ("القضية") ، وهي منظمة تعليمية تابعة لكنيسته وأسسها القس مون ، تعارض الشيوعية بشكل حازم ، نظرا الى أن الشيوعية تنكر وجود الله ، وهي تقوم بذلك عن طريق وسائل صحفية ، مثل "الواشنطن تايمز" التي أنشأتها كنيسته في عام ١٩٨٤ . وحسبما يبدو ، حاول ناشر هذه الوسيلة الإعلامية أن يجمع بعض

الاموال لتقديمها الى "الكونترا" ، وإن كانت كنيسته لم تشترك في ذلك . وعلى وجه التحديد ، تتركز أنشطة كنيسته في جمع المساعدات الانسانية التي ترسل الى هندوراس ، وأيضا في نظامها التعليمي من خلال التنظيم المذكور "Causa" ؛ وتعتقد كنيسته أن الصراع في العالم يدور في عقول البشر ، الأمر الذي يستبعد امكانية أن تكون "Causa" قد اشتركت في أية مناسبة في جمع الاموال لتمويل أنشطة المرتزقة أو أنشطة العنف .

٤٤ - وبعد ذلك ، اتصل المقرر الخاص بالمحامي جون ماتيس ، المقيم في فلوريدا ، والذي يدافع في محاكم العدالة عن جاك تيريل وغيره من المرتزقة . ووفقا لمعلومات هذا المحامي ورأيه ، يقوم المرتزقة المرتبطون بالـ "كونترا" بذلك بمغف فردية ، ولهذا السبب لا يمكن ربطهم بحكومة الولايات المتحدة ، وإن كانت أنشطتهم معروفة . وقد ذكرت هذه الواقعة أمام محكمة فلوريدا الاتحادية . ويقر جاك تيريل ، من ناحيته ، بأنه عمل مع الـ "كونترا" وأنه يقبل اشتراك المرتزقة في المواجهة المسلحة ضد الحكومة النيكاراغوية . وفي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٨ ، من المفترض أنه تم التعاقد مع مرتزقة أرجنتينيين ومن الولايات المتحدة وبنميين وبريطانيين وغيرهم بطريقة متتابة ، بحيث لا يجوز النظر في التعاقد في أكثر من دستتين في وقت واحد . ويتقاضى المرتزقة أتعابهم حسب خبراتهم ومستوى دعمهم . فعلى سبيل المثال يحصل المرتزقة البريطانيون ، الخبراء في المتفجرات ، على شيكات فورية وفقا للمعدات التي يقدمونها والحملة التي يتعين عليهم القيام بها .

٤٥ - وبعد ذلك بقليل ، اجتمع المقرر الخاص مع جون ن. بورشتاين ، عضو مكتب واشنطن المعني بأمريكا اللاتينية ، وجان وودز ، وغاري م. شتيرن ، من الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية ، وأيضا مع الدكتور هالبيرين ، مدير مركز دراسات الامن القومي ، وتبادل معهم الآراء بشأن أهمية قانون الحياد الأمريكي ، والنزاع في امريكا الوسطى ، وظاهرة "العمليات الخفية" .

٤٦ - وفي ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، استقبل المقرر الخاص الصحفي براين بارتر الذي أشار الى تحرياته الخاصة عن "العمليات الخفية" التي اضطلعت بها حكومة الولايات المتحدة ، ولكن دون الموافقة على المسؤوليات المترتبة عليها . ووفقا لهذه التحريات ، تضاغت "العمليات الخفية" في النزاع النيكاراغوي اعتبارا من عام ١٩٨٣ عن طريق تجنيد المرتزقة من بين المحاربين القدماء في فيت نام ومن بين الطيارين . وشاركت في ذلك أيضا "الوحدة ٣٠ التابعة للقوات الخاصة" المتمركزة أساسا في ألاباما والمنتشرة حاليا في ١٠ ولايات أخرى . وقد أرسل خمسة عشر فردا من "الوحدة ٣٠"

المذكورة المتمركزة في ألاباما ، وبرئاسة ت. هـ. بوزي ، بصفة فردية الى هندوراس اعتبارا من آب/أغسطس ١٩٨٣ ، للقتال الى جانب ال "كونترا" بوصفهم من المرتزقة . وبعد ذلك بقليل ، أنشئت في ألاباما منظمة المساعدة العسكرية المدنية المشكّلة أساسا من أعضاء "الوحدة ٣٠" . وقد حمل بعض هؤلاء الأعضاء في هندوراس على أجور كما لو كانوا موفدين في مهمة رسمية تتبع "الوحدة" المذكورة ، على الرغم من مظهرهم كمرتزقة خصوصيين . وكانت مهمتهم هي أساسا تدريب أفراد ال "كونترا" ، عسكريا ، على تقنيات التخريف ونصب الكمائن . كذلك تم التعاقد مع عدد من الطيارين ، مات منهم اثنان في عملية مسلحة عندما أصيبت الطائرة الهليكوبتر التي كانا يتوليان قيادتها ، بقذائف القوات الساندينية في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ في سانتا كلارا (سيغوفيا الجديدة) بنيكاراغوا . وبالفعل ، تم التعرف ، من بين الجثث التي وجدت في هذه الطائرة ، على جثتي دين باركر ، وهو أحد رجال الشرطة السابقين في ألاباما ، وكان ينتمي الى "الوحدة ٣٠" ، وجيمس باول ، الذي كان يقود الطائرة الهليكوبتر ، وكان أيضا من أفراد "الوحدة ٣٠" . أما فيما يتعلق بالمرتزقة المجندين في ألاباما للقتال مع "الكونترا" ، فقد كان أغلبهم أشخاصا مغامرين لا مال معهم ، ويعاني بعضهم من مشاكل تعاطي الكحول أو ادمان المخدرات ، ولم يقبضوا كلهم أجورهم بالكامل . كذلك تم اللجوء الى تجنيد مرتزقة من بلدان أخرى . وقبض على خمسة من المرتزقة الاجانب في كوستاريكا في ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٥ نظرا لوجود متفجرات في حوزتهم ولانتهاكهم لنظام الحياد في هذا البلد . وكان منهم الفرنسي كلود شوفار والانكليزي بيتر غليبري ، اللذان كانا ينتميان الى مجموعة مكونة من ١٤ فردا من المرتزقة . وبعد محاكمتها ، أمضيا عقوبتهما بأحد السجون في كوستاريكا ، وأُخلي سبيلهما نهائيا في عام ١٩٨٨ .

٤٧ - وفي الفترة من ١٩٨٣ الى ١٩٨٦ ، يؤكد بارتر أنه أنشئت في كوستاريكا وهندوراس شبكة لبيع المخدرات يرأسها رينيه كورفو وفيليبه فيدال ، وهما عميلان سابقان من عملاء وكالة المخابرات المركزية الامريكية . وأشار أيضا الى أن "الفرقة ٢٥٠٦" ، التي تتكون من عدد من الكوبيين المناهضين لكاسترو ، مؤلت بأموال حصلت عليها من عمليات سرية وغير مشروعة . وأشار أيضا الى أنه قدمت شكاوى ، بصفة متكررة ، ضد شخص من الولايات المتحدة يدعى جون هل ، يعيش في شمال كوستاريكا ، ويمتلك ضيعة تشمل مهبطا للطائرات ، من المحتمل أن يكون دار فيها جزء لا بأس به من الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، الذي تسيطر عليه "الكونترا" لنقل المخدرات من كولومبيا الى الولايات المتحدة ، في الفترة ما بين عامي ١٩٨٣ و ١٩٨٦ ، وذلك كوسيلة لتمويل أنشطتها المسلحة . وواصلت الفرقة ٢٥٠٦ ، من ناحيتها ، عملياتها ، فجنّدت

حوالي ٣٠٠ من الافراد الذين بعثت بهم للقتال مع "الكونترا" ، ومعظمهم من الكوبيين ، وإن كان منهم بعض الافراد في بورتوريكو والولايات المتحدة الامريكية .

٤٨ - وفي وقت لاحق ، اجتمع المقرر الخاص مع سكوت آرمسترونغ ، مدير أرشيف الامن القومي ، ومع أحد البحاثة بهذا الارشيف ، وهو بيتر كورنبلوه . ووفقا لما ذكره آرمسترونغ ، فإن من القوات التي تتميز بنشاط كبير في ميدان الارتزاق تلك القوات المسماة "أوكلا" "UCLA" (الحركيون اللاتينيون الاحاديو التنظيم) ، التي استخدمت في المنازعات التي يطلق عليها المنازعات المنخفضة الكشافة ، وهي قوات تستعمل كتيّبات عسكرية شبه سرية . وأكد أنها ترتبط بروابط مع "القوات الخاصة" والوطنية في عدة بلدان بأمريكا اللاتينية ، من تلك القوات التي تعمل بطريقة شرعية ومستقلة في الظاهر ، ولكنها في الواقع مدربة وموجهة من قبل قوات "أوكلا" .

٤٩ - وقدم بيتر كورنبلوه ، من ناحيته ، الى المقرر الخاص ، وشائق كثيرة عن أنشطة يقوم بها عدد من المرتزقة ذوي الصلة بال "كونترا" النيكاراغوية ، وبصفة خاصة انطلاقا من جنوب هندوراس . وأطلعته كذلك على وشائق توضح الدعم الاقتصادي والشخصي والتدريب والاسلحة والتسهيلات المتعلقة باستخدام الاراضي ، وغير ذلك من الخدمات التي تساعد على القيام بتلك الأنشطة .

٥٠ - وفي نيويورك التقى المقرر الخاص في ٢٥ تموز/يوليه بويليام شاب والغريد روس ، ممثلي مؤسسة تحاليل وسائط الاعلام . وهذه المنظمة تقدم بمصفة أساسية معلومات عن أنشطة المرتزقة ، وفقا للتحقيقات التي تقدم بها . وفي هذه المناسبة أكدت ادعاءاتها أنه خلال النزاع القائم في أمريكا الوسطى ولمساندة "الكونترا" اشترك بالفعل مرتزقة من جنسيات مختلفة جندت بعضهم منظمات تعمل من أراضي الولايات المتحدة . وأشارت على هذا النحو الى منظمة الجنود المرتزقة بوصفها أنشطة كيان في تجنيد المرتزقة . كما أشارت على هذا النحو أيضا الى الصلة بين أنشطة المرتزقة وأنشطة الاتجار بالمخدرات ، مشيرة الى أنه وفقا لما أجرته من تحقيقات فان المرتزقة قد اشتركوا في عمليات الاتجار بالمخدرات للحصول على أموال يمولون بها العمليات الحربية في أمريكا الوسطى .

٥١ - كما التقى المقرر الخاص بالقس فريديريك برونكيما ، مدير شؤون حقوق الانسان في مجلس الكنائس الوطني ، الذي أشار الى تجربته الشخصية في هندوراس بوصفه عضوا في اللجنة المسيحية الهندوراسية للتنمية ، التي أنشأتها الكنائس البروتستانتية

والمسكونية والمكرسة للأنشطة المجتمعية المتمثلة في مساعدة الفلاحين الهندوراسيين على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الزراعة بفضل برنامج متكامل للتدريب والتعليم فن القيادة . وفي عام ١٩٨٨ اقتحم الجنود الهندوراسيون مكاتب هذه اللجنة ، واعتقل اثنان من موظفيها وعُذِّبا ، وتعرض القس برونكيما لمحاولة اعتداء وهو في سيارته اضطرته الى مغادرة هندوراس هو وأسرته . ومن ناحية أخرى ، قدم معلومات عن الاتجار بالمخدرات وأنشطة الممرتزة في نيكاراغوا التي يقوم بها أشخاص أقل ما يمكن أن يقال عنهم هو إنهم على صلة بمنظمات دينية من اليمين المتطرف ، مثل " الحملة الملبسية الانجليكية " أو " القمر " . بيد أنه طلب اعتبار تفاصيل هذه المعلومات سرية .

٥٢ - وفي ٢٧ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، اجتمع المقرر الخاص بالسيدة باتريشيا م. برن ، سفيرة الولايات المتحدة والممثل الدائم المساعد لدى الأمم المتحدة في نيويورك . وكان في محبة السيدة برن مساعداتها كارولين ولسون ونيل والدروغ . وسرد لهم المقرر الخاص بيانا موجزا عن زيارته للولايات المتحدة ومضمون الوثائق التي تلقاها خلال مقابلاته . كما تبادل معهم الآراء حول معنى نطاق المادة ٤٧ من البروتوكول الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ . وأعمال اللجنة المختصة المعنية بوضع مشروع اتفاقية لحظر تجنيد الممرتزة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم ، وعن نطاق الولاية التي منحتها لجنة حقوق الانسان للمقرر الخاص . وفيما يتعلق بالصلة بين الممرتزة والاتجار بالمخدرات ، كان من رأي السفيرة برن أنها تضيف معنى محددا الى المفهوم التقليدي للممرتزة المتعلق بالمنازعات المسلحة ، في حين أن تجار المخدرات ليسوا سوى مجرمين عاديين . واعترفت كارولين ولسون من جانبها أنه يمكن ، فلسفيا ، القول بأنهم ممرتزة يتاجرون بالمخدرات . بيد أنها أكدت أنه لا يمكن فصل نوعية الممرتزة عن عمل الارتزاق نظرا لأن الارتزاق ليس جريمة ، في حين أن النشاط محل الارتزاق ، الذي يزاوله الشخص ، قد يكون كذلك . كما قالت إن المشروع الجديد للفقرة ٢ من المادة ١ من مشروع الاتفاقية لا يتصور نشاط ممرتزة يمكن أن يكون ذا صلة بالاتجار بالمخدرات ، على الرغم مما يمكن أن يثيره ذلك من نتائج درامية على الصعيد الانساني ، تجعله جديرا بالبحث .

٥٣ - وفي الختام ، اجتمع المقرر الخاص بالسيد حسين مانيكفان ، السفير ، والممثل الدائم لجزر ملديف لدى الأمم المتحدة في نيويورك ، الذي كان يصحبه السيد فير ، السكرتير الثاني ، وقرر السفير للمقرر الخاص دعوة حكومته له لزيارة ملديف في الوقت الذي يراه مناسبا ، وذلك للوفاء بولايته . ووفقا لما أكده فإنه يوجد في السجن من بلده ٦٧ اراهابيا من التاميل وخمسة من ملديف ينتظرون صدور الحكم عليهم

لاشتراكهم في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ في محاولة لقلب حكومة ملديف باستعمال القوة وحكومته تعتبر هؤلاء الارهابيين مرتزقة أيضا ، وتشعر بالقلق خشية التعرض لاعتداءات خارجية جديدة ترمي الى "تحريرهم" . وقد قبل المقرر الخاص دعوة حكومة ملديف ، وشرح جدول أعماله واقترح القيام بالزيارة في ربيع عام ١٩٩٠ ، على فرض أن لجنة حقوق الانسان ستجدد ولايته .

رابعاً - ملاحظات بشأن التطور الأخير للنزاع في أمريكا الوسطى

٥٤ - إن المشاورات التي جرت في مكتبة كونغرس الولايات المتحدة ، الى جانب المقابلات التي أجريت مع عدد من مسؤولي وزارة الخارجية والبرلمانيين والمحققين والمخفيين ، وفي مراكز الدراسات المتخصصة ، والمنظمات غير الحكومية المعنية بالمراقبة السياسية للأنشطة الحكومية ، والمنظمات غير الحكومية المعنية بحماية حقوق الانسان ، فضلا عن الوثائق التي أمكن الحصول عليها ، إنما تشكل في مجموعها مادة غنية تساعد على تكوين فكرة عامة عن مختلف جوانب الحالات التي يمكن تصنيفها على أنها أنشطة مرتزقة ، وعن مظاهر تطور تلك الأنشطة في ظل النزاعات المسلحة التي تهيمن سيادة الدول ، وتقرير مصير شعوبها ، وتشكيل الحكومات الشرعية . وبالنظر الى تعدد هذه المواضيع وتعقدها وحساسيتها ، يتعين أن تخضع هذه المادة لتحليل شامل وتحقق دقيق . ولهذا السبب ، يقتصر هذا التقرير على عرض الملاحظات والفرضيات ذات الطابع العام ، بحيث تترك للمقرر الخاص مهمة اجراء تحليل أشمل لعرضه على لجنة حقوق الانسان في دورتها السادسة والاربعين .

ألف - وصف أنشطة المرتزقة وفقا للمصادر المستشارة

٥٥ - من الحقائق الثابتة أن الرأي العام في الولايات المتحدة حساس للغاية بالنسبة لصورة بلده وهيبته وأهميته في العالم ، كما أنه مؤمن ايمانا راسخا بالقيم التي يستند اليها نظامه السياسي ، أي الحرية والمساواة والديمقراطية . وفي هذا الاطار يمكن تحديد مختلف ردود الفعل التي تشكل دور الولايات المتحدة في النزاع الاقليمي الدائر في أمريكا الوسطى ، وخاصة ما تقدمه من مساعدة للمقاومة المناوئة لحكومة نيكاراغوا .

٥٦ - ومن نفس المنطلق يمكن أيضا تحديد المواقف المتناقضة للولايات المتحدة .
فوزارة الخارجية تنظر الى تلك المساعدة على أنها مسألة شرعية تستند الى أسباب
سياسية ودواع أمنية تبرر تقديم أموال للمقاومة وفرض جزاءات اقتصادية على حكومة
نيكاراغوا ، مستغلة سلطتها في اتخاذ القرارات السيادية دفاعا عن مصالح ومبادئ
النظام الديمقراطي للولايات المتحدة . كما تؤكد السلطات الأمريكية أن كل هذا يتم
دون اللجوء الى أي عمل من أعمال التدخل العسكري يمكن أن يفسر على أنه تورط مباشر
في نزاع مسلح وانتهاك لقواعد القانون الدولي . ومن وجهة النظر هذه ترفض حكومة
الولايات المتحدة أي اتهام توجهه اليها حكومة نيكاراغوا ، مؤكدة أن أنشطة
المرتزقة ، إن وجدت ، هي مسؤولية شخصية ولا دخل لحكومة الولايات المتحدة فيها من
قريب أو بعيد .

٥٧ - وفي الآونة الأخيرة ، تعارض موقف كونغرس الولايات المتحدة ، بدوره ، مع موقف
الحكومة الأمريكية . إذ حدثت تجاوزات وانتهاكات لحظر تقديم مساعدات مالية لعمليات
المقاومة "الكونترا" ، في الوقت الذي فرض فيه الكونغرس حظرا على تقديم مساعدات
عسكرية ، وذلك بالتحديد بثبوت تورط عناصر من أجهزة الأمن الأمريكية في عمليات
عسكرية . كما أن التقرير المتعلق بـ "قضية إيران - كونترا" وغيره من وثائق
الكونغرس تثبت اهتمام الحكومة بأمور تجيز التدخل المباشر الذي يتجاوز السلطات
الممنوحة ، وانتهاك القانون الخاص بحياد الولايات المتحدة في أي حالة من الحالات
ومن قبل أي من رعاياها ، والتحويل غير المشروع للأموال الى المقاومة للقيام بأعمال
عسكرية ، ووجود تنظيمات معنية بتشجيع التدخل في نيكاراغوا ، لها صلات معينة ببعض
الدوائر الرسمية ، كما تثبت تورط بعض مواطني الولايات المتحدة في هذا النزاع .
وكما هو معروف ، فقد تم توقيع اتفاق ثنائي ينص على وقف تقديم أي مساعدات مالية
عسكرية أخرى للمقاومة ، أعرب فيه عن تأييد التوصل ، عن طريق التفاوض ، الى حل
سياسي للنزاع الدائر في أمريكا الوسطى ، وذلك بشروط عادلة مقبولة لجميع الأطراف .

٥٨ - أما الموقف الذي تأكد بدرجة كبيرة في شتى الصحف الأمريكية وفي مراكز
الدراسات السياسية ومراكز حماية حقوق الانسان ، التي أعربت عن رأيها ، فموقف مختلف
تماما . فهذه المؤسسات ترى ، والمادة التي تم جمعها تبين ، أن حكومة الولايات
المتحدة قد تورطت في أعمال تدخل تؤكد من جديد مفاهيم هيمنة نصف الكرة الغربي ،
وهي مفاهيم تتعارض ومبدأ حرية تقرير المصير .

٥٩ - إن موقف هذا القطاع العريض هو موقف هام لما له من تأثير في تشكيل الرأي العام . لذا ، ينبغي للمقرر الخاص أن يشير الى الرفض الشديد من جانب هذه الكيانات لما يسمى "العمليات السرية" . وقد كونت هذه الكيانات دائرة نفوذ واسعة محتجبة تعمل بمثابة أداة حقيقية لتهيئة الظروف اللازمة لاتخاذ قرارات حاسمة وتنفيذ هذه القرارات عبر الأجهزة التي تسيطر عليها . وفي هذا الإطار ، فإن التفسيرات تشير الى أن الكثير من المخالفات وأعمال التدخل وانتهاك قانون الحياد ، وما الى ذلك ، معروف لدى الجهات المرتبطة بأجهزة الأمن . لذلك ، فإن "العمليات السرية" لن تظل أبداً طبي الكتمان بصورة مطلقة ، إذ أن هناك دائماً من يكشفها ويجعلها علنية وعرضة للمحاكمة السياسية .

٦٠ - وبحكم طبيعة هذه الاعمال ، فإن المصادر المستشارة ترى أن بعض العمليات ، مثل الاتجار بالمخدرات والاتجار بالأسلحة وتمويله مصادر الاموال وتجنيد المرتزقة ، ممكن أن تكون مترابطة ، بحيث تكون احداها سبباً للآخرى ، وذلك مثلاً كتاجر المخدرات الذي يضطر الى أن يتحول الى مرتزق ، والعكس بالعكس . ومن هذه الزاوية ، فإن وجود أنشطة المرتزقة في النزاع الدائر في نيكاراغوا له ، على ما يبدو ، شخصية مستقلة ، أي أن ما ينطبق في المادة ٤٧ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ من أحكام يختلف عن الشكل العام الشامل الذي تطبق به حكومة نيكاراغوا مفهوم المرتزقة على رعاياها . وفي هذا الصدد ، قدمت المصادر المستشارة كما هائلاً من الاثباتات التي تشير الى تورط مواطنين من الولايات المتحدة في أنشطة المرتزقة في نيكاراغوا وغيرها من البلدان ، فضلاً عن تورط مواطنين من جنسيات أخرى ، حيث قاموا بتوفير التدريب العسكري للقوات المناوئة لحكومة نيكاراغوا ، كما اشتركوا بصورة مباشرة في بعض أعمال العدوان مثل التخريب والاغتيال ، وما الى ذلك .

٦١ - ويتمثل أحد الجوانب التي وقعت عليها مصادر المعلومات والتحليلات الخاصة هذه في وجود أجهزة متعددة ، مما يدل على وجود شبكة ممتدة داخل وحدات الأمن التابعة للجيش الوطني في بلدان أمريكا اللاتينية ، تعمل وفق نفس المعايير والتعليمات والمفاهيم الأمنية التي تحددها مراكز المخابرات والأمن التابعة لحكومة الولايات المتحدة . وتعمل هذه الشبكات على الحيلولة دون أن تفسر أعمال أي وحدة وطنية خاصة على أنها أعمال تدخل . إلا أن المصادر المستشارة تشير إلى أن النتيجة هي أن تمارس تلك الوحدات أنشطتها بإيعاز من مركز القوة وبتنسيق معه ، وأن يكون أعضاؤها من موظفيه المدربين والمؤهلين للاشتراك في عمليات سرية خارج بلدهم ، مع احتمال توافر عامل الارتزاق .

٦٢ - والملاحظة الأخيرة التي تستحق كل التقدير تتعلق بالرقابة على الأنشطة العامة من جانب منظمات خاصة في الولايات المتحدة ، وصفت تحقيقاتها بأنها نابعة من منطلق حماية الديمقراطية الأمريكية . وتؤكد هذه المنظمات أن الحرية والديمقراطية والمساواة (أي القيم الأساسية للنظام السياسي في الولايات المتحدة) لا يمكن أن تُفهم بما هو أسوأ من استغلال السلطة ، والقيام بالعمليات السرية التي يتورط فيها مسؤولون في الدولة ، وحماية المنظمات الخاصة التي تقوم بجمع أموال لأغراض خفية والتعاون معها ، وهي منظمات ليست بعيدة عن تجنيد المرتزقة أو الاتجار بالمخدرات أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو الإثراء غير المشروع ، وما إلى ذلك . وقد أحاط المقرر الخاص علماً بهذه البيانات وطرح ، كما فعل في تعليقه على الملاحظات ، رأيه بالقيام بتحليل أكثر شمولاً وتعزيزاً بالمستندات ، وذلك فيما تستنسبه مؤسسات الأمم المتحدة من مكان وزمان وبما تراه ملائماً من وسيلة .

باء - الحالة الراهنة للنزاع في أمريكا الوسطى وموقف حكومة الولايات المتحدة

٦٣ - طبقاً لما أشار إليه المقرر الخاص في تقريره الثالث المقدم الى لجنة حقوق الإنسان (E/CN.4/1989/14 ، الفقرة ١٦٩) ، فإنه يوضح أن شمة خطة لقواعد السلم وإجراءاته ، وقّع عليها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى الخمسة . والامر يتعلق باتفاق اجتماع اسكيبولاس الثاني ، الموقع في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، وهو نفس الاتفاق الذي كان وما زال يشكل ، بالنسبة للمجتمع الدولي ، تقدماً حقيقياً وإيجابياً تم إحرازه في اتجاه تحقيق السلم . وأثناء الجهود المبذولة لتجسيد هذا الاتفاق ، وقعت بعض المبادرات الهامة ، مثل التوصل الى وقف إطلاق النار لمدة ٦٠ يوماً في الفترة ما بين نيسان/أبريل وأيار/مايو ١٩٨٨ (اتفاق سابوا المؤرخ في ٢٣ آذار/مارس ١٩٨٨) ، ووقف كونغرس الولايات المتحدة إرسال أية أموال عسكرية جديدة الى المقاومة النيكاراغوية ، والرسالة التي بعث بها وزراء خارجية بلدان أمريكا الوسطى الى الأمين العام للأمم المتحدة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، يطلبون فيها تنسيق "الترتيب لتشكيل آلية محايدة تعمل فعلاً على التحقق من تنفيذ الالتزامات المتعلقة بوقف المساعدات المقدمة الى جماعات المتمردين والقوات غير النظامية العاملة في المنطقة وعدم استخدام الإقليم لمساعدتهم ، وعلى مراقبة ومتابعة تنفيذ هذه الالتزامات على الطبيعة" . وأخيراً ، فإن اتفاقات كوستادل مول في السلفادور ، المؤرخة في ١٤ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، والتي تعني ضرورة اعتماد تدابير محدّدة في نطاق جدول زمني مقرّر ، تتيح بهذه الطريقة أن توضع موضع التنفيذ القواعد والإجراءات

المتعلقة بإحلال السلم والمصالحة والواردة في اجتماع اسكيبولاس الثاني وإعلان الأخويلا .

٦٤ - ويركّز المقرر الخاص على هذا التطور الإيجابي في اتجاه إحلال السلم في مجال النزاع في أمريكا الوسطى ، وأيضاً على نهج إدارة الولايات المتحدة إزاء المشكلة الراهنة لأن المسألتين ، أي التنفيذ الدقيق لاتفاق اجتماع اسكيبولاس الثاني بوصفه كلاً غير قابل للانقسام وللالتزامات المتبادلة بالنسبة لجميع الأطراف ، وتعهد الولايات المتحدة بدعم هذه الطرق للحل القائم على التفاوض والسياسة ، هما الطريقة الفعالة لتحقيق السلم في منطقة أمريكا الوسطى . وفي إطار عملية الانفراج هذه ، على وجه التحديد ، وبغض النظر عن الصعوبات وانعدام الثقة ، قام المقرر الخاص بزيارته إلى الولايات المتحدة . ولاحظ أنه ، رغم كل التردد الذي مازال موجوداً ، فإن جو التفاوض وتطبيع الحياة الديمقراطية والمصالحة ، ومن باب أولى إحلال السلم ، يسير ببساطة ، متغلباً على المقاومة وعلى الخيارات العسكرية .

٦٥ - ويرى المقرر الخاص أنه لا يستطيع أن يغفل الإشارة إلى هذه المسائل ، وإن كان يعتبر الولاية التي منحتة إياها لجنة حقوق الإنسان لا يمكن أن تقتلص إلى ذاكرة وُضعية لاستنكارات موجهة ضد إهانات تشير الدول التي تعرضت لها إلى أنها أنشطة يقوم بها مرتزقة ، ويقوم من يفترض أنهم مسؤولون عنها بما يرونه ملائماً من تنصل ، بدون تقدير لحالات النزاع في مجملها . وأشار المقرر الخاص إلى كيف أنه ، في طرائق المنازعات المسلحة الأخيرة ذات الكشافة المنخفضة ، تتولّد أحداث تتيح وجود مكوّن للمرتزقة يزيد من حدّة تيار النزاع ويعمل ، بشكل أو بآخر ، على تدويله . ومن هذه الزاوية ، يدرج المقرر الخاص صراحة في تقريره جميع محاولات السلم في المنازعات التي تقع في إطار مهمّته ، لأنه يرى أن محاولات السلم هذه ، وبصفة أساسية الحل الناجح للمنازعات ، تؤدي ، في حلها لجوهر النزاع نفسه أو المنازعات ذاتها ، إلى إلغاء مشاكل التدخل الموجودة ، وكذلك وجود ممارسات يقوم بها المرتزقة ويمكن اعتبارها عناصر خطرة في النزاع .

٦٦ - وينبغي الإشارة ، في هذا الإطار ، إلى أن المرحلة الحالية للانفراج تميّز بتطبيق اتفاقات كوستادل مول ، التي أعلن بمقتضاها التزام بلدان أمريكا الوسطى الخمسة بإعداد خطة مشتركة ، في غضون ٩٠ يوماً ، لتسريح أفراد المقاومة النيكاراغوية أو إعادة توطينهم ، أو عودتهم الاختيارية إلى نيكاراغوا وإلى بلدان أخرى . وعلى الرغم من أن الفترة المقررة قد انقضت في ١٥ أيار/مايو دون اعتماد

الخطّة ، فما زالت هناك تلك الوثيقة التقنية التي وضعها نواب وزراء الخارجية ، والتي قدمت في اجتماع تيلا الذي عقده رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في ٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ . ودون استباق هذه الموافقة ، وضعت حكومة نيكاراغوا موضع التنفيذ القرارات التي اتخذت من طرف واحد ، وسجلت ذلك في اتفاق كوستا دل صو : التصديق على تقديم الانتخابات الوطنية وإجرائها في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، ودعوة الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية لمراقبة جميع مراحل العملية الانتخابية ووضع قانون الانتخاب ، وتوفير الضمانات لقيام الأحزاب السياسية بمهامها بحرية ، وتوفير حرية الصحافة والتعبئة السياسية ، والعفو عن بعض حراس سوموزا السابقين ويبلغ عددهم ١٨٩٤ حارسا ، على أن يقوم الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية بالتحقق من ذلك .

٦٧ - ومن ناحية أخرى ، أحاط المقرر الخاص علما بوجهة نظر سلطات الولايات المتحدة أثناء زيارته لهذا البلد . ويبرز في هذا الصدد ، وقبل كل شيء ، رأي هذه السلطات بشأن تأييد الولايات المتحدة لمبادرة السلم التي تناولها اتفاق اجتماع إسكيبولاس الثاني ، على أساس أنها كلّ لا يتجزأ ، وأنه لا يمكن تطبيقها على أجزاء منفردة ، وأن يكون معناها ، في الحصيلة النهائية ، السلم والأمن بالنسبة للمنطقة ككل . ويتفهم المقرر الخاص موقف الولايات المتحدة الذي عرض عليه ، وهو أن جميع الاتفاقات المعتمدة من رؤساء بلدان أمريكا الوسطى تشجع على قيام سلم دائم في المنطقة ، وأيضا على القيام بإصلاحات سياسية ، وكذلك تشجع على إشاعة الديمقراطية في نيكاراغوا ، في نفس الوقت الذي تشجع فيه على إعادة توطين القوات المتمردة في أمريكا الوسطى ، في ظروف ديمقراطية . وتعلن الولايات المتحدة أنها لا تعارض هذه المبادرات ، وأنها قبل كل شيء تؤكد أن الاتفاق بين الحزبين يجب اعتباره استكمالا للجهود الإقليمية ، كما تعلن أنها ستقدم مساعدة إنسانية جزئية إلى المقاومة النيكاراغوية ، في الوقت الذي تتاح فيه فرصة جديدة لعملية إضفاء الطابع الديمقراطي في نيكاراغوا لمتابعة مسيرتها إلى الأمام .

٦٨ - ولقد تم التوقيع على الاتفاق بين الحزبين في ٢٤ آذار/مارس ١٩٨٩ وعلّق عليه الرئيس بوش بما يفيد أنه ، للمرة الأولى خلال سنوات عديدة ، اجتمع الرئيس والكونغرس والديمقراطيون والجمهوريون وزعماء مجلسي النواب والشيوخ على كلمة واحدة بشأن أمريكا الوسطى . وفي هذا الصدد فإن الاتفاق بين الحزبين مفهوم على أنه هو التعبير عن سياسة جديدة إزاء أمريكا الوسطى ، تؤيد الولايات المتحدة بمقتضاها إحلال السلم ، وعملية إضفاء الطابع الديمقراطي ، وتنفيذ الأهداف التي أقرّها رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في اتفاق اجتماع إسكيبولاس الثاني .

٦٩ - ومن الجوانب الأخرى التي أكدتها محادثو المقرر الخاص فيما يتعلق بهذا الاتفاق بين الأحزاب نظام المشاورات الذي يجري وضعه لقياس أوجه التقدم المحرز في مجال تنفيذ هدي إجلال السلم وإضفاء الطابع الديمقراطي في المنطقة ؛ ومن بين هذه الأهداف الوقف الفعّال للأعمال العدوانية بين الحكومة النيكاراغوية وقوات المقاومة ، والترتيبات الديمقراطية لإعادة الإدماج الاختياري للقوات المتمردة .

٧٠ - ولتحقيق هذا الهدف على وجه التحديد ، يرد ضمن الاتفاق بين الحزبين اقتراح للسلطة التنفيذية يتلقاه ويحرره زعماء الكونغرس ، ويرمي هذا الاقتراح الى الإبقاء على المساعدة الإنسانية المقدّمة الى المقاومة النيكاراغوية ، حتى ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، في مستوياتها الراهنة . والقصد من هذه المساعدة ، وفقا للتفسير الرسمي الأمريكي ، بعيد عن أي هدف تدخلي ومختلف ، من حيث غايته ، عن القصد من المساعدة الممنوحة في الماضي . وبالفعل ، فإنها مرتبطة ، في النص ، بالانتخابات التي تدعو حكومة نيكاراغوا الى إجرائها والى تحقيقها بالفعل في ظل رقابة دولية . ومن ناحية أخرى ، يرد أيضا ذكر إمكانية الاستفادة من هذه الأموال لدعم العودة الاختيارية للمقاومة النيكاراغوية أو توطئتها الاختياري في المنطقة . وكل هذا ، وفقا للرأي الرسمي الأمريكي ، يرد في اتفاقات إسكيبولاس والسلفادور ، التي تؤيد الولايات المتحدة تنفيذها على الوجه الاكمل ، بوصفها مطلبا لا غنى عنه من أجل تحقيق الديمقراطية والامن والسلم في أمريكا الوسطى . ومن الممكن أن نقدر من قراءة الموقف الأمريكي أن هناك سياسة جديدة ومختلفة عن السياسة التي اتبعتها الإدارة السابقة . فالتركيز الرسمي يستند الآن الى المعايير التي وضعت موضع التنفيذ في ظل الاتفاق بين الحزبين ، في السلطة التنفيذية وفي كونغرس الولايات المتحدة ، والاقتناع بأن العمل يجري تأييدا لاتفاقات اجتماع إسكيبولاس الثاني ، وما يعنيه ذلك بالنسبة لتحقيق تهدئة فعّالة وإشاعة الديمقراطية في أمريكا الوسطى .

٧١ - وعلى الرغم من هذا فإن حكومة الولايات المتحدة أعربت في عدة مناسبات عن تحفظاتها إزاء التدابير التي تتخذ في نيكاراغوا لإجراء الانتخابات الوطنية في شباط/فبراير ١٩٩٠ . وهكذا ، أعلن الرئيس بوش ، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للثورة الساندينية ، أن أحكام قانون الإصلاح الانتخابي السانديني لا تكفل إجراء انتخابات حرة ، بل تشمل ، في جملة أمور ، تدابير تهدف الى تحقيق مصلحة الساندينيين ، وإقامة الصعوبات في وجه حملة القوى المعارضة ، والحد من وجود المراقبين المحايدين ، ووضع العقوبات أمام حرية وسائل الإعلام ، وعدم تيسير ظروف إقامة الحوار من جانب المعارضة . وبهذه الطريقة ، فإن الرئيس بوش قد أعرب عن

شكوكه في احتمالات المصالحة الوطنية ، على الرغم من أنه كرر ندائه بأن تنفذ حكومة نيكاراغوا التزامات إسكيبولاس ، مجددا في الوقت نفسه التزام الولايات المتحدة بتأييد الانتخابات الحرة والديمقراطية في نيكاراغوا .

٧٢ - ولا تشارك موقف الإدارة الأمريكية ، بالضرورة ، المنظمات غير الحكومية التي تتناول المسائل المتعلقة بوجود "عمليات خفية" ، والتي تؤيد ضرورة توفير وضوح مطلق في المسلك الحكومي ينسجم مع المبادئ الديمقراطية للنظام السياسي للولايات المتحدة . وعلى الرغم من هذه التحفظات وتلك التي تبديها حكومة نيكاراغوا من ناحيتها ، لم يرد إلى المقرر الخاص أي دليل يتيح له الشك في نوايا حكومة الولايات المتحدة ، أو يحمله على أن يفترض أيضا أن وراء الاتفاق بين الحزبين تستتر عمليات خفية . وقبل كل شيء ، وعلى الرغم من إمكانية مناقشة الشرعية الدولية لمواصلة المساعدة الإنسانية المقدمة للمقاومة النيكاراغوية بالشروط الموضوعة ، فإنه يبدو أن الحماسة التي توفرت في الاتفاق بين الحزبين هي نفسها السبب في وجود آليات للرقابة تحول دون وقوع أفعال مماثلة لتلك التي أشير إليها في "مسألة إيران - الكونترا" واستنكرت . وفي هذا الصدد ، يتيح الاتفاق بين الحزبين وقوع تفاهم فيما يتعلق بسياسة تميل إلى إحلال السلم في أمريكا الوسطى وتعني أكثر من خطوة إيجابية في اتجاه الحل السياسي القائم على التفاوض وإحلال السلم في المنطقة . وعلى الرغم من هذا فما زالت معلقة مسألة مدى ملاءمة مواقف بلدان معينة تتحفظ على اتخاذ تدابير تعني ، بشكل أو بآخر ، اللجوء إلى التحكيم واتخاذ مواقف إزاء النزاع الداخلي في بلد ثالث .

جيم - المبادرات الأخيرة

٧٣ - في الختام ، يجد المقرر الخاص لزاما عليه أن يذكر أمرين هامين . ففي أثناء الأيام التي قام فيها بزيارة الولايات المتحدة أعلن أن الأمين العام للأمم المتحدة ، توقعها منه لدراسات وتقارير مواتية ، قرر اتخاذ مبادرة تقوم الأمم المتحدة بموجبها بإيفاد بعثة لمراقبة عملية الانتخابات الوطنية في نيكاراغوا . ويستمد هذا التدبير أهميته من أن بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة ستمتد إلى المراحل أو الخطوات الثلاث لهذه العملية الانتخابية وأنها ستتم باجتماع المراقبين القادمين من مختلف الدول الأعضاء في المنظمة . ومن خلال هذه المبادرة التي اتخذتها نيكاراغوا والأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية يمكن الاسهام في توفير أقصى حد من الضمانات الديمقراطية للعملية الانتخابية ، وبالتالي الحد من التحفظات والاعتراضات المتعلقة بالشك في نظافة وحياد هذه العملية أو القضاء على هذه التحفظات والاعتراضات . وبهذه

الطريقة ، فإن بعثة المراقبة التابعة للأمم المتحدة لن تكون بمثابة دعم لعملية الانتخابات النيكاراغوية التي ستجرى في ظل ظروف الحرية والصدق والديمقراطية فحسب ، بل إنها أيضا تعبير موضوعي عن اهتمام المنظومة بأن الانتخابات تمثل خطوة حاسمة على طريق المصالحة الوطنية والسلم في نيكاراغوا .

٧٤ - وتعلق المسألة الثانية بالاجتماع الرابع لرؤساء الجمهوريات الخمس لأمريكا الوسطى المعقود في تيلا (هندوراس) أيام ٥ و ٦ و ٧ آب/أغسطس ١٩٨٩ . فقد واصل هذا الاجتماع الجهود التي بدأت في اسكيبولاس وكوستا دل صول ، وسعى إلى التنفيذ الكامل للاتفاقات التي تُفرض إلى إحلال السلم في كل أرجاء المنطقة . إن الاتفاقات المتوصل إليها في هذا الاجتماع ، وهي ذات أثر عملي ، تتأصل في التدابير المتخذة لتسريح أعضاء المقاومة النيكاراغوية ، وتنازل نيكاراغوا عن الدعوى المقدمة منها ضد هندوراس أمام محكمة العدل الدولية ، والتوصية بإجراء حوار مباشر بين حكومة السلفادور وقوات المفاويز فيها . ومع تطبيق هذه التدابير يمكن إنهاء حالة الحرب التي استمرت ثمانين سنوات والتي واجهت فيها قوات المقاومة النيكاراغوية حكومة نيكاراغوا .

٧٥ - ومن أهم جوانب الاتفاق تسريح وإعادة توطين نحو ١١ ٠٠٠ من أفراد المقاومة الموجودين في هندوراس في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وفي نفس الوقت تقوم نيكاراغوا من جانبها بالتنازل عن الدعوى المقدمة منها ضد هندوراس أمام محكمة العدل الدولية . وتتضمن عملية التسريح إشراف أفرقة السلم التابعة للأمم المتحدة التي ستوزع على طول الحدود بين هندوراس ونيكاراغوا . وسيعهد إلى هيئة دولية للدعم والتحقق بمسؤولية تسلم الأسلحة والمعدات الموجودة لدى أعضاء المقاومة والإشراف على إعادة من يقرر منهم العودة إلى نيكاراغوا أو إعادة توطينهم في بلدان أخرى ، وكذلك آليات تقديم المساعدة .

٧٦ - واتفاقات تيلا وقرار تنفيذ إشراف الأمم المتحدة من خلال الآليات المعتمدة عند قبول الطلب ، وقبول منظمة الدول الأمريكية لها بالمثل ، وإجراء الانتخابات الديمقراطية في نيكاراغوا بإشراف الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية أيضا ، أمور تهيئ الظروف المثلى لإحلال السلم في أمريكا الوسطى وهكذا تفهمها الرأي العام الدولي الذي يؤيد هذه التدابير . ومع هذا ، فإن إنجاز هذه الأمور يتطلب التعاون الطوعي من جانب المقاومة التي أعربت بادئ ذي بدء عن ردود فعل مضادة لخطة رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى وأعلنت أنها ستحتفظ بقواتها كاملة لحين انتهاء الانتخابات

الديمقراطية في نيكاراغوا . ويكتسب موقف الولايات المتحدة أهمية أيضا ، وكذلك استعدادها للتعاون مع عملية التسريح . وهكذا كان الإعلان الأول ، الصادر منذ الإحاطة باتفاقات تيلا ، كما يلي : " يجب أن تكون عملية تسريح المقاومة عملية طوعية . والولايات المتحدة مشتركة في عملية إحلال السلم وإضفاء الطابع الديمقراطي التي بدأت في اسكيبولاس . ونحن ملتزمون بدعم عملية إعادة الاندماج الطوعية للمقاومة النيكاراغوية مع احترام عناصرها وفي ظل ظروف ديمقراطية" . وقد أعيد تأكيد هذا الموقف الحذر تجاه الاتفاقات عندما أُشير في هذا الإعلان إلى أن " الحقيقة هي أن الجدول الزمني الجديد المتفق عليه في تيلا يعتمد على التدابير التي ستتخذها حكومة نيكاراغوا لتهيئة الظروف التي أشارت إليها الخطة بالتحديد" .

٧٧ - وبغية جعل المهمة التي عهد بها إلى لجنة حقوق الإنسان قيد نظركم دائما وفي جميع الأحوال ، وهي مساهمة في سبيل تقرير مصير السكان والإعمال الفعال لحقوق الإنسان وإحلال السلم ، يبرز المقرر الخاص أهمية اتفاقات تيلا وضرورة تحقيق تعاون حقيقي وفعال بين جميع الأطراف المعنية مباشرة وكذلك المجتمع الدولي ، بغية وضع هذه الاتفاقات موضع التنفيذ بنجاح . إن وجود المرتزقة من الأجانب المشتركين في النزاع في أمريكا الوسطى واشتراكهم في المقاومة مسألة سيجري التحقق منها . ولكن إذا كان هذا الأمر قد حدث ، فإن ذلك سيكون بالضبط لأن خصائص النزاع المسلح ييسرت وجودهم . إن القضاء على هذا العنصر المعلوم يجب أن يتبع مصير الأمر الأول ، أي إحلال السلم في المنطقة عن طريق تنفيذ ما جرى الاتفاق عليه في المفاوضات السياسية . وفي هذا الصدد ، يجب التأكيد على أن هذا يعني نهاية أعمال الارتزاق بأي شكل من أشكالها .

خامسا - الاستنتاجات

٧٨ - يلاحظ المقرر الخاص أن عدد الشكاوى المتعلقة بأنشطة المرتزقة ، على خلاف ما حدث خلال السنتين الأوليين من ولايته ، انخفض انخفاضاً ملموساً . ومن الواضح في الوقت نفسه أن العالم قد دخل مرحلة انفراج هامة وأن نزاعات مسلحة متطاولة قد حُسمت أو هي في طريقها إلى التسوية . وتتعلق الشكاوى التي تلقاها المقرر الخاص بأنشطة المرتزقة المرتبطة بهذه النزاعات . ويبرز انخفاض عدد الشكاوى في سياق العملية الجارية لتسوية النزاعات المسلحة الصلة بين هاتين المسألتين والاتجاه نحو استخدام المرتزقة في النزاعات المسلحة المنخفضة الكفاءة .

٧٩ - وقد أحرزت عملية الانفراج والسلم في الجنوب الافريقي تقدما هاما ، فقد وقعت أنغولا وجنوب افريقيا معاهدة سلم ، كما أن الجدول الزمني الذي حُدد لاستقلال ناميبيا يراعي بدقة التواريخ المحددة . وأتاح اجتماع القمة في غبادوليتا (زائير) التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين أنغولا وجماعات المفاوير المتمردين التابعين ليونيتا ، مما سيسهم في المصالحة الوطنية في أنغولا وفي إيجاد مناخ داخلي ملائم للديمقراطية والتنمية في أنغولا .

٨٠ - ويسمح لنا تحليل الأحداث التي وقعت في ملديف في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بأن نستنتج أن هذه الدولة تعرضت لهجوم عنيف على سيادتها وحكومتها الدستورية استخدم فيه مرتزقة من أصل تاميلي . وقد أُخمدت هذه المحاولة وحوكم المرتزقة طبقا للقوانين الملديفية . وعلى الرغم من هذا ، فالتوتر سائد في جنوب المحيط الهندي ، وأشارت ملديف إلى أن أراضيها ستظل مُعرضة للهجوم وللغزو والاعتداء وغيره من أشكال العنف ما دام جو التوتر هذا سائدا وما دامت هناك مشاكل لم تتم تسويتها بعد في المنطقة . ونظرا لأن أمر استخدام المرتزقة من جديد في الهجوم على ملديف احتمال لا يمكن استبعاده ، فإنه ينبغي رصد هذه الحالة عن كثب والاستجابة للدعوة التي وجهتها حكومة ملديف إلى المقرر لزيارة هذا البلد .

٨١ - إن الزيارة التي قام بها المقرر الخاص للولايات المتحدة بغرض جمع معلومات بيبلوغرافية عن مسألة استخدام المرتزقة واستطلاع رأي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن النزاع في أمريكا الوسطى والانتهاكات التي وجهتها حكومة نيكاراغوا إلى حكومة الولايات المتحدة بالتدخل واستخدام المرتزقة ضدها قد أدت إلى جمع عدد وافر من المواد والوثائق والآراء التي ينبغي استعراضها استعراضا شاملا قبل استخلاص أي استنتاج منها . ولاغراض هذا التقرير ، يمكن القول مع ذلك إن الرأي العام في الولايات المتحدة شديد الحساسية بالنسبة لمسألة أمريكا اللاتينية ويُعارض كل ما من شأنه أن يورط بلده في نزاع عسكري وينال من مبادئ وقيم الديمقراطية الأمريكية . وهذا هو السياق الذي ينبغي أن يُفهم فيه موقف الكونغرس في تقريره عن قضية "ايران - الكونترا" والاتفاق الثنائي بين الحكومة والكونغرس بشأن دعم الولايات المتحدة لاتفاق اسكيبولاس الثاني من أجل تطبيقه بصورة مشتركة ودعم كل ما يسهم في تحقيق السلم والديمقراطية في أمريكا الوسطى .

٨٢ - وعلى الرغم من الاختلافات وتباين المواقف فيما يتعلق بتقدير عملية الانفراج والاتفاقات السياسية الرامية إلى إحلال السلم وطرق تنفيذ التدابير المتفق عليها ،

فمن الواضح أن النزاع في أمريكا الوسطى قد دخل مرحلة تتسم بانفراج فعلي وانخفاض في عدد بؤر التوتر العسكري . وفي هذا الصدد ، تعبر اتفاقات اسكيبولاس الثاني والأخويلا وكوستا دل مول وتيلا عن تصميم حكومات أمريكا الوسطى على إيجاد حلول فعالة لإحلال السلم في أمريكا الوسطى . وبناء عليه ، يمكن القول إن التصميم على تنفيذ الاتفاقات والمساعدة والتعاون الدولي بمساهمات فعلية عوامل يمكن أن تشكل مساهمة حقيقية في عملية إحلال السلم وإرساء دعائم الديمقراطية التامة في أمريكا الوسطى .

٨٣ - وفيما يخص التعاون الدولي ، يجدر بالإشارة القرار الذي اتخذته منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة بإرسال بعثة لمراقبة عملية الانتخابات الديمقراطية في نيكاراغوا ، والضمان الذي يشكله وجود هذه البعثة بالنسبة لتنفيذ اتفاقات تيلا الخاصة بتسريح القوات المناهضة للساندينين . وتعتبر مساهمة الولايات المتحدة وغيرها من الدول في هذه العملية أمرا ضروريا لكي يساعد الدعم غير المقيد أو غير المشروط للاتفاقات المتعاقبة التي عقدها رؤساء أمريكا الوسطى في تحقيق السلم وإرساء أسس متينة للصداقة والتعاون بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى ، مع مراعاة مبدئي تقرير المصير وعدم التدخل مراعاة كاملة .

٨٤ - وخلال عام ١٩٨٩ ، لم يتلق المقرر الخاص أي شكوى جديدة بشأن أنشطة المرتزقة في أمريكا اللاتينية . ولا يعني افتراض وجود مرتزقة من جنسيات مختلفة في معسكرات المقاومة أن هؤلاء قد قاموا بمهمة منعزلة بأعمال مسلحة ضد نيكاراغوا . ونظرا لأن هؤلاء المرتزقة لا يُستخدمون إلا في النزاعات المسلحة ولأن لهم علاقة بأحد الطرفين ، فإنه يمكننا بالتالي أن نستنتج مؤقتا أن الانفراج يمنع وجودهم وأن التوصل إلى اتفاق نهائي لإحلال السلم في المنطقة سيؤدي حتما إلى القضاء على مثل هذه الأنشطة .

سادسا - التوصيات

٨٥ - نظرا للطابع الأولي لهذا التقرير ، تنبثق عن الاستنتاجات الواردة في الفرع المذكور آنفا بعض التوصيات التي صيغت أيضا بشكل أولي .

٨٦ - ينبغي صيانة وتدعيم المبادئ والاعلانات التي أعدتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بممارسات المرتزقة وتعزيزها بأحكام تتعلق باتخاذ تدابير محددة تسهم في القضاء على جميع أشكال أنشطة المرتزقة . وقد ثبت اتساع نطاق أشكال الأنشطة التي لوحظت في حالات

النزاع الأخيرة ، وفيها قامت بعض الاطراف باستخدام المرتزقة للإضرار عسكريا بأطراف أخرى ، وتمثلت أيضا في أفعال مقترفة ضد سيادة الشعوب ودولها ، وحققها في تقرير مصيرها ، وحقوق الانسان فيها . وفي هذا الصدد يوصى ، الى جانب اعلانات المبادئ ، بأن تعزز أعمال اللجنة المختصة لموضوع صياغة اتفاقية دولية لمناهضة المرتزقة ، على أن يؤخذ في الاعتبار علاوة على ذلك أن تلك الاعمال أوشكت أن تكتمل ، وأن آخر تعريف للمرتزق في أعمال تلك اللجنة يشمل هذه الجوانب والاشكال لانشطة المرتزقة .

٨٧ - وإذا يؤخذ في الاعتبار أن بلدانا قليلة قد أدرجت في تشريعاتها الوطنية الشكل الاجرامي المحدد لانشطة المرتزقة وحظرها وملاحقتها والمعاقبة عليها ، فانه ينبغي أن توصى الدول مجددا بأن تدرج في تشريعاتها الوطنية العقوبات المناسبة ضد أنشطة المرتزقة . وكذلك ، فيما أنه يبدو أن ممارسات المرتزقة ذات صلة بحالات النزاع ، ولاسيما في حالات الحرب غير المعلنة وانتهاكات مبدأ عدم التدخل وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، فانه ينبغي أن توصى الجمعية العامة بادانة تلك الانتهاكات بشكل صريح .

٨٨ - وكذلك ينبغي ، تمشيا مع قرارات الجمعية العامة في هذا الصدد ، أن تحث جميع الدول على ممارسة أقصى قدر من اليقظة لتجنب ، بوسائلها التشريعية والادارية ، استخدام أراضيها والاقاليم الاخرى الخاضعة لسيطرتها ، وكذلك مواطنيها ، لتجنيد وحشد وتمويل وتدريب وعبور المرتزقة ، أو استخدامهم في الأنشطة الموجهة لزعزعة أو تقويض حكومة أي دولة ومناهضة حركات التحرير الوطني التي تناضل ضد العنصرية والفصل العنصري والسيطرة الاستعمارية والتدخل والاحتلال الاجنبي ، ومن أجل نيل استقلالها وسيادتها الاقليمية ووحدتها الوطنية .

٨٩ - وينبغي أن يوصى باعتبار أن مما لا يتلاءم مع مبادئ الأمم المتحدة تقديم أي مساعدة خارجية يتضح بشكل موضوعي أنها استخدمت للتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى والنيل من حق الشعوب في تقرير مصيرها . وفي هذا السياق ، فانه مما لا يتلاءم مع تلك المبادئ أيضا استخدام برامج المساعدة الانسانية أو أي شكل آخر من أشكال المساعدة لاختفاء الحالات الفعلية لتمويل وتدريب واستخدام المرتزقة .

٩٠ - وفيما يتعلق بعملية اقرار السلم في منطقة افريقيا الجنوبية الغربية ، وبخاصة الاتفاقات التي بدأت بها عملية استقلال ناميبيا وقرار السلم بين أنغولا

وجنوب افريقيا وحل النزاع الداخلي ، ينبغي أن يوصى بتأييد عملية السلم المتكاملة هذه بقوة ، أملا في أن يؤدي نجاحها في النهاية الى استقلال ناميبيا والى اقرار سلم دائم في أنغولا ، مما يضع حدا لحالات العنف وممارسات المرتزقة والحرب التي ظلت تعرقل تقدم تلك البلدان منذ استقلالها .

٩١ - ويوصي المقرر الخاص ، في ضوء المعلومات الموثوق بها الواردة من حكومة ملديف بشأن أنشطة المرتزقة الموجهة ضدها ، بأن تعرب الجمعية العامة عن ادانتها لتلك الاعمال ، وأن تراقب عن كثب تطور الوضع في جنوب المحيط الهندي ، تحسبا لظهور مركز لانشطة المرتزقة في تلك المنطقة .

٩٢ - وأخيرا ، ففيما يتعلق بالنزاع في أمريكا الوسطى ، ومع مراعاة عملية الانفراج التي بدأت في المنطقة بارادة واضحة اتفق عليها رؤساء دول أمريكا الوسطى ، يوصي المقرر الخاص بأن تؤيد الجمعية العامة هذه العملية المتكاملة ، وأن تدين أي نشاط موجه لتشويبها أو احباط نتيجتها النهائية ، وأن تدعو كذلك جميع الدول الاعضاء الى الاعراب عن تأييدها لهذه العملية وتعاونها في اطارها ، وأن تلتزم باحترام حقوق شعوب أمريكا الوسطى في تقرير مصيرها . ومن شأن تحقيق هذه التوصية قطع خطوة مهمة جدا في سبيل تحقيق السلم والتقدم في دول أمريكا الوسطى ، وذلك سيؤدي في الوقت ذاته الى وضع حد لحالة الحرب وأنشطة المرتزقة ضد حكومة نيكاراغوا ، وتيسير تطبيع علاقات الصداقة والتعاون بينها وبين الولايات المتحدة .
